العدد (٢٢) يوليو ٢٠٠٢ - السنة الثامنة

AL-MUHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الخرافي رئيساً فخرياً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

في لقاء المحاسبون المخيزيم: نرحب بإصدار قانون يفتح المجال لدخول مصارف إسلامية جديدة

- الرقابة علي الأمن في الانظمة الآلية
- العوامل المؤثرة علي التحصيل الاكاديمي
- التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي
- اصلاح القطاع المصرفي العربي
- المقالات باللغة الانجليزية

Issue No. (22) year 8

A Specialized Scientific Periodical Published By
The Kuwait Accountants and Auditors Association

■ بحوث ومقالات 29

- التكوين الرأسمالي والنمو الإقتصادي
- إصلاح القطاع المصرفي العربي
- دور الإدارة نحو تنفيذ نظام إدارة الجودة

■ في دائرة الضوء 37

- مشروع الراية (شركة الصالحية العقارية)

■ مال وأقتصاد 40

■ موجز محلي 49

■ المقالات باللغة الإنجليزية 64

- The Information Content of Earnings on Stock Prices ; The Kuwait Stock Exchange.
- The New CPA Exam.
- Benefiting From Foreign Banks.

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
BOARD OF (KAAA)

عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
رئيس مجلس الإدارة Chairman

خالد عبد الله محمد الغانم
Khalid A.Al-Ghanem
نائب الرئيس Vice-Chairman

إياد عبد الله الرشيد
Eyad A. Al-Rashaid
أمين السر General Secretary

طلال فهد ثنيان الغانم
Talal F. Th. Alghanim
أمين الصندوق Treasurer

عبد اللطيف أحمد عبد الله الأحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
عضو مجلس الإدارة - الأمين العام المساعد
للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

عبد العزيز منصور عبد الله المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
عضو مجلس الإدارة

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
عضو مجلس الإدارة

يوسف ابراهيم يوسف المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عضو مجلس الإد ارة

■ Subscriptoins

- Kuwait and GCC Countries : 2.5 KD for KAAA Mebers. 5 KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.
- Arab Countries : 10 KD or equivalent in local curency for companies and establishments.Non-Arab Countries : $ 50 individuals, $ 80 for companies and establishments (The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in Chief of Al-muhasiboon Magazine).

■ الإشتراكات

- الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد ، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية : ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد ؛ ١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية : ٨٠ دولار امريكيا للمؤسسات .

قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة « المحاسبون ».

■ Prices

Price of one copy:

- 1/2 KD for KAAA Members
- Kuwait and GCC countries one KD or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries : $ 5 plus airmail charges.

■ الأسعار

سعر النسخة :

- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
- الكويت ودول مجلس التعاون : دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أميركية مضافاً اليها أجور البريد.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر ، وهي غير مسؤولة عما ينشر من أراء.

العدد (٢٢) لسنة الثامنة
دوريـــة علميـة متخصصة تصـدر
عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MUHASIBOON

رئيـــس التحريـــر
The Editor-in-Chief

عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

سكرتيـــر التحريـــر
Editing Secretary

علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيـئـة التحريـــر
The Board of Editors

يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
إياد عبد الله الرشيد
Eyad A. Al-Rashaid

المستشارون
Consultants

د. محمود عبد الملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفي أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami
أ. حسين شباب الديحاني
Mr. Hussain Sh. Al-Dehani

تصميم وتنفيذ
Tel.: 4742788/99 /4744136
Fax: 4744135

■ لقاء المحاسبون 4

- لقاء العدد مع الأستاذ / بدر المخيزيم (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبيت التمويل الكويتي)

■ أخبار الجمعية 10

- الخرافي رئيساً فخرياً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- إجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- لجنة الدراسات والبحوث بصدد الإنتهاء من إنشاء قاعدة البيانات
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تقوم بتوزيع إستبيان حول الخطة الإستراتيجية
- أعضائنا الجدد
- تهنئة المحاسبون

■ دراسات 15

- الرقابة على الأمن في الأنظمة الألية
- العوامل المؤثرة على التحصيل العلمي لطلبة الدبلوم

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة « المحاسبون » ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقياً : المراجعة دولة الكويت فاكس : ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥ هاتف : ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية علي شبكة الإنترنت :

■ Correspondence
Should be addressd to : The Editor-in-Chief Al-Muhadiboon, P.O.Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait , Cable : Al-Murajaa - State of Kuwait
Fax : 00965 4836012 Tel. : 4841662 - 4849799
http:\www.Kaaa.net

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥
هاتف : ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦

■ Advertisements
Agreements in the regared Should be made with the managements of the Kuwait Accountants and Auditors Association , P.O.Box 22472, Safat - 13085
State of Kuwait, Cable : Al-Murajaa - State of Kuwait
Fax : 00965 483601 Tel. : 4841662 - 4849799

المخيزيم : تجربة المؤسسات الإسلامية من التجارب الناجحة

في لقاء "المحاسبون" لهذا العدد أوضح الأستاذ / بدر عبد المحسن المخيزيم - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبيت التمويل الكويتي العديد من الأمور حول تجربة المؤسسات الإسلامية ، حيث كانت محاور اللقاء على النحو التالي :-

أجرى اللقاء : السيد/ عبد العزيز منصور المنصور - عضو مجلس إدارة الجمعية وعضو هيئة تحرير المجلة

(١) ما هو تقييمكم لتجربة المؤسسات الإسلامية؟

■ تعد تجربة المؤسسات الإسلامية من التجارب الناجحة ويتضح ذلك من مؤشراتها حيث يتراوح حجم رؤوس الأموال التي تديرها الصناعة المصرفية أكبر من ١٠٠ بليون دولار ، وتنمو بمعدل يتراوح ما بين ١٢ - ١٥٪ سنوياً ، كما أن سرعة انتشار العمل المصرفي الإسلامي في دول عربية وإسلامية إلى جانب كثرة عددها في بعض الدول وهو دليل واضح على نجاح التجربة التي عملت على مدى خمسة وعشرون عاماً تقريباً وهو زمن قصير نسبياً ، والذي يرجع بدوره إلى تنامي القوة المالية لشريحة عريضة ومتزايدة من المسلمين المؤمنين بالتعامل مع الخدمات المصرفية التقليدية على الفائدة والذي يتعارض مع القيم الإسلامية ، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية لاسيما في منطقة الخليج والتي تعد المركز الرئيسي الذي انطلقت منه صناعة الخدمات المصرفية الاستثمارية الإسلامية في منتصف السبعينات من القرن الماضي ، والتي تجسدت في إنشاء أول بنك إسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة وسرعان ما انتشرت ظاهرة إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية في باقي دول الخليج ومنها الكويت ، حيث تم إنشاء بيت التمويل الكويتي .

وفي المراحل الأولى من ظهور المؤسسات المالية الإسلامية في دول الخليج ومنها الكويت ، كان من الطبيعي أن توجه هذه المؤسسات اهتمامها إلى قطاع الأفراد في السوق المصرفي ، وذلك من خلال اتباع استراتيجيات وسياسات مصرفية تخدم هذا القطاع ، ومع بداية الثمانينات تعمقت هذه المؤسسات واستمرت في نموها وتوسعها في السوق المصرفي العربي والإسلامي وبالمثل في دولة الكويت فتزايد الطلب على المعاملات المالية الإسلامية ، أما التسعينات فقد شهدت تعميق المؤسسات المالية الإسلامية لدورها في الاقتصاد الكويتي حيث أنه وبجانب بيت التمويل الكويتي تم إنشاء إحدى عشر شركة استثمار إسلامية وهذه المؤسسات ما زالت أمامها فرصة كبيرة للتوسع.

(٢) ما هي أهم معوقات توسع المؤسسات الإسلامية؟

■ المعوقات التي تواجه المؤسسات الإسلامية لابد من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرار ربحيتها ونموها ومن هذه المعوقات :

١- عدم وضوح العلاقة وفهم البنوك المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية :

المعوقات التي تواجة المؤسسات الإسلامية لابد من مواجهتها و التغلب عليها لتبقى على مصداقيتها وإستمرار ربحيتها ونموها

عدم وضوح ربما عدم وجود علاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها ، فالبنوك المركزية لديها في معظم الحالات نظام واحد للتعامل مع البنوك العاملة في دولها دون تفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

٢- ضعف وندرة الموارد البشرية :

أن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حالياً والقادم مستقبلاً والبنوك الإسلامية ليست استثناء من ذلك فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيراً على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضاً من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي .

وفي هذا الصدد يعكف بيت التمويل الكويتي على إنشاء معهد لتدريب الكوادر الفنية الصالحة لتلبية الطلب المتزايد على كفاءات تجمع بين القدرة الفعلية والاستيعاب للأسس والمتطلبات الشرعية .

٣- محدودية المنتجات الإسلامية :

مع تسارع التطورات الحادثة في الصناعة المصرفية عالمياً ومع انعدام أهمية الحدود الجغرافية في التعاملات المالية والنقدية في عصر العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات فلا شك مطلقاً في أن البنوك الإسلامية والمصرفيين الإسلاميين هم الآن في أمس الحاجة

إلى ابتكار وتطوير منتجات وخدمات إسلامية جديدة ليس فقط لمقابلة احتياجات العملاء ولكن أيضاً لتوسيع وتنويع مجالات أعمالها بما يدعم مراكزها المالية وفرصها في البقاء والنمو ، فالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة حالياً والتي ترجع جذورها إلى بدايات الدولة الإسلامية يمكن الاسترشاد بها في تطوير منتجات جديدة دون الاقتصار على ما هو موجود منها حالياً خاصة أن النظرية الإسلامية في التعاقد تسمح للمتعاقدين بحرية التعاقد على ما يرونه مناسباً من شروط طالما أنها لا تتعارض مع القواعد الشرعية في فقه المعاملات ، أن مثل هذه المرونة يمكن أن تكون أساساً جيداً لتطوير الكثير من المنتجات التي تتوافق مع احتياجات العملاء حيث أن تطوير منتجات إسلامية جديدة يسمح وكما سبق القول ليس فقط إلى إشباع رغبات العملاء وتنويع الأنشطة ولكنه سوف يؤدي أيضاً إلى زيادة قدرة البنوك الإسلامية على إدارة المخاطر المالية فيها بحيث لا تكون في وضع تنافسي ضعيف في مواجهة البنوك التقليدية .

٤- غياب أسواق المال المتطورة المساندة للأعمال الإسلامية :

غياب أسواق المال المتطورة في كثير من الدول الإسلامية يمثل عائقاً كبيراً أمام البنوك الإسلامية لاستثمار أموالها استثمارات طويلة الأجل تساعد فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول فالاستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تكون حلاً لمشكلة سيولة لهذه البنوك إذا تم تحويلها إلى أوراق مالية .

٥- توحيد المعايير المحاسبية الخاصة بالأعمال الإسلامية :

وذلك على الرغم من قيام البنك الإسلامي للتنمية بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المالية الإسلامية من بينها بيت التمويل الكويتي بإنشاء " هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " التي مقرها البحرين .

البنوك الإسلامية والمصرفيين الإسلاميين هي الآن في أمس الحاجة إلى ابتكار وتطوير منتجات وخدمات إسلامية جديدة

(٣) لماذا ساهم بيتك في إنشاء منافسين له (المؤسسات الإسلامية) ؟

■ ساهم بيت التمويل الكويتي في إنشاء العديد من الشركات الإسلامية في ضوء استراتيجيته التي تسعى نحو نشر الفكر الاقتصادي الإسلامي والترحيب بمزيد من المؤسسات الملتزمة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بما يساهم في توسيع دائرة المعاملات الشرعية في الاقتصاد الكويتي . ونحن نؤيد وجود مصرف إسلامي جديد في دولة الكويت في إطار القانون حيث أن هذا يتماشى مع فكر بيت التمويل الكويتي الذي يسعى إلى نشر التجربة وخلق منافسة يمكن أن تؤثر إيجابياً على نشاط البيت الذي يتمتع بخبرة عريقة في مجال الصيرفة والتجارة الإسلامية ، كما أن تواجد عدد كبير من اللاعبين في السوق المالي الإسلامي الكويتي يمكن أن يساعدهم في توسع السوق وزيادة نموه وارتفاع عوائده ، وليس أدل على ذلك من أن مع وجود شركات إسلامية جديدة قد أدت إلى تحسين أداء بيتك في كافة مؤشراته بشكل مستمر ومستقر ، ولكي يتم ذلك فعلى الحكومة من خلال البنك المركزي أن تضع تشريعات مرنة وجذابة لتوطين الأموال المهاجرة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتراعي الواقع الاقتصادي والمتمثل في وجود بيت التمويل الكويتي الذي يقترب إلى حد كبير من البنك الشامل ، ولكي ينفذ مسؤولياته المتمثلة في تعزيز المصارف الكويتية وصولاً إلى تحقيق بنية مصرفية قادرة على مواكبة التطور في الساحة المصرفية والإقليمية والعالمية يكون لديها القدرة على اجتذاب الاستثمار واستيعاب التحديات التي سوف يفرزها المستقبل للبنوك في العالم نتيجة لتطورات العولمة وتحرير التجارة العالمية تحريراً كاملاً خدمياً واستثمارياً ، وفي هذا الصدد ينبغي أن نشير إلى حقيقة غائبة عن الكثيرين وهو التزام دولة الكويت بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقديمها لجدول التزامات محددة في إطار تحرير تجارة الخدمات ولاسيما الخدمات المصرفية نتيجة رفع القيود أمام المنافسة الأجنبية ، ولابد هنا من تقييم وضع القطاع المصرفي الكويتي ومدى استعداده لمواجهة المنافسة المقبلة بالعمل على رفع قدرة وملائمة البنوك الكويتية التي تعاني من الصغر مثلها مثل بقية البنوك العربية فإجمالي موجودات البنوك الكويتية بلغ ١٣,٣ مليار دينار كويتي أو ما يعادل ٤٧ مليار دولار أمريكي في نهاية نوفمبر ٢٠٠١م بينما يبلغ حجم أكبر بنك في العالم ٩١١ مليار دولار أمريكي .

(٤) كيف تتوقعون منافسة المصارف الإسلامية (عند وجودها) لبيتك؟

غياب أسواق المال المتطورة في كثير من الدول الإسلامية يمثل عائقاً كبيراً أمام البنوك الإسلامية

■ حالياً لا يلعب بيتك بالساحة لوحده فهناك عدة مؤسسات مالية سواء كانت إسلامية أو تقليدية ، ولا شك أن المنافسة هي في صالح بيت التمويل الكويتي الذي يمتع بخبرة وقدرة على تطوير نفسه وتعديل استراتيجياته بقدرة كبيرة ، كما أن المنافسة أيضاً في صالح العميل الذي يعد الهدف الأول لبيت التمويل الكويتي حيث يمتلك بيت التمويل الكويتي أكثر من ثلث الخدمات المصرفية الموجودة في السوق .

كما أن المنافسة مرهونة أيضاً بالتوجهات والسياسات التي سوف تنتجها صنائع السياسة الاقتصادية فالمساندة وإفساح المجال أمام المصارف الإسلامية للقيام بدورها من شأنه أن يزيد من نمو هذه الصناعة التي تنمو بشكل مذهل وتساهم في تطوير الأسواق التي تعمل فيها.

(٥) إلى أي مدى بلغت آثار أحداث ١١ سبتمبر على بيتك؟

■ لا شك أن أحداث ١١ سبتمبر قد أثرت تأثيراً بليغاً على الأسواق المالية نظراً لكون وقوع هذه الضربة في أكبر الاقتصاديات الدولية حيث يشكل الاقتصاد الأمريكي حوالي ٨٢,٩٪ من الاقتصاد العالمي ، وتسهم علاقاته الدولية الواسعة في حالة بين التباطؤ الاقتصادي العالمي حيث كان الاقتصاد الأمريكي هو قاطرة النمو لبقية الاقتصادات الدولية ولمدة تسع سنوات سابقة، وفيما يتعلق في نشاط بيتك في أمريكا فلبيتك تجارب جيدة في الاستثمار في أسواقها وقد استأنفنا تطويرها وزيادتها لثقتنا بالسوق الأمريكي.

(٦) هل تؤيدون رفع الضمان على الودائع؟ ولماذا؟ وما أثر ذلك على القطاع المصرفي؟

■ كانت الحكومة لضمان الودائع بمعنى آخر ضمان حقوق المودعين لدى البنوك المحلية مرهون بظروف وأوضاع تستدعي ذلك كان لها سلبيات موثرة يصعب تجاهلها حيث يؤدي ذلك إلى عدم توافر مناخ المنافسة الحرة بين البنوك المحلية بالدرجة المناسبة وما يرتبط ذلك من التغطية على مساوئ الإدارة وأوجه القصور في أداء البنوك .

وقد شهد قطاع البنوك في الآونة الأخيرة تطورات إيجابية تشير إلى انحسار تام لاثار الأوضاع والظروف التي أدت إلى التدخل حيث تتمتع البنوك حالياً بدرجة عالية من المتانة في أوضاعها الحالية الأساسية لديها من حيث السيولة والملائمة والربحية وبما يرفع من قدرة هذه البنوك على التعامل مع أي ظروف غير مواتية قد تواجه أنشطتها مستقبلاً .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه هناك توجه من قبل بنك الكويت المركزي يرى إلى أن رفع الكفالة سيؤدي إلى دعم مناخ المنافسة الحرة بين البنوك المحلية وتفعيل قوى السوق بما يساهم في زيادة كفاءة إدارات البنوك في تطوير خدماتها وإدارة المخاطر لها ومن ثم زيادة متانة أوضاعها المالية بما يشكل تأميناً حقيقياً لأموال المودعين ، لهذا نؤيد رفع الضمانة عن الودائع .

(٧) ما توقعاتكم لقانون البنوك الإسلامية؟

■ نرحب بإصدار قانون يؤطر عمل المصارف الإسلامية ويفتح المجال لدخول مصارف إسلامية جديدة في السوق ولكن ترحيبا لهذا القانون ينبغي أن يكون مشفوعاً بمراعاة لطبيعة العمل المصرفى الإسلامي المختلفة عن العمل التقليدي وعدم قصره وطبيعة المصرف الإسلامي على مجرد الوساطة المالية.

(٨) كيف تقيمون برنامج الخصخصة؟

■ عند تقييم الخصخصة ينبغي أن توضح الدور المتوقع لتلك العملية في إعادة تشكيل الهيكل الإقتصادي

بيت التمويل ساهم في انشاء العديد من الشركات الإسلامية في ضوء استراتيجيته التي تسعى نحو نشر الفكر الأقتصادي الإسلامي

المحلي ، ولا شك أن الدولة قد قامت بإجراء العديد من الدراسات الجادة من أجل تنفيذ برنامج طموح لإعادة هيكلة الإقتصاد المحلي ، والذي يسيطر عليه القطاع الحكومي وبالتالي فإن إفساح المجال للقطاع الخاص سيمكن هذا القطاع للعودة إلى دوره التاريخي في الماضي حين كان له دور كبير في تحمل أعباء التنمية في حتمية ما قبل النفط ، ومن هنا ينبغي التأكيد على ضرورة توافر الرغبة والقدرة لدى المستثمر الخاص حتى يقبل بأليات السوق ، ولا شك أن للحكومة دور في هذا المجال يتمثل في تشجيع الأخذ بآليات السوق وتشجيع المستثمرين والأخذ بإصدار التشريعات والقوانين الملائمة بما يساهم في تحسين الكفائة بشكلها السعري والفني وزيادة فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص وزيادة فرص العمل أمام الشباب الكويتي.

(٩) ما هو مستقبل سوق العقار؟ وأين ترون التوسع للمستثمرين (السكني - التجاري - الاستثماري)؟

■ تمر حركة تداول الأراضي والعقارات في الكويت بمرحلة ازدهار ، إذ عادت لمركز متقدم في قائمة أولويات المستثمرين المحليين مع تقلص الفرص في القنوات الاستثمارية المتاحة في القطاعات المالية والتي شهدت إنخفاضاً في سعر الفائدة مما أدى إلى وجود تنافسية أكبر في العقار لا سيما في العقار الاستثماري منه حيث شهد القطاع المالي في الكويت انخفاض سعر إعادة الخصم علي مراحل فقد خفض البنك المركزي سعر الخصم بمقدار 300 نقطة مئوية من 7.25 % في بداية العام إلى 4.25 % وقد شهد عام 2002 تخفيضاً آخر حيث وصل سعر الخصم إلى 3.75 % وهناك توقعات باستمرار الفائدة 2.5 % خلال عام 2002 ثم بانخفاض إلى 2.4 % خلال عام 2003 وذلك في ظل تدني أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها على مستوى العالم والتي أوضحت تساوي معدلات التضخم الطويلة المدى لبعض الدول المتقدمة، وعلى الحكومة أن تسرع في طرح أراضي صالحة لكافة الاستعمالات سواء كانت استثمارية أو سكنية أو صناعية وغيرها لتواكب مع متطلبات السوق للحد من الارتفاع غير المبرر .

(١٠) لماذا توسع بيتك في البحرين؟

■ توسع بيتك في البحرين بتنفيذ الاستراتيجية لبيتك الساعية نحو التوسع في منطقة الخليج العربي ولاسيما أن مملكة البحرين أخذت الصدارة كسوق مالي إسلامي إقليمي رائد وكذلك التعاون اللامحدود من قبل مؤسسة نقد البحرين المشكورة على دعمها لفكرة تأسيس شركة بيت التمويل الكويتي / البحرين وعليه توجه بيت التمويل الكويتي نحو الاستثمار في هذا السوق.

(١١) ما هي الأسواق العربية الواعدة؟

■ معظم الأسواق العربية في المرحلة الحالية تعد و اعدة فنحن نسعى لدخول بعض الأسواق أبرزها أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية مثل لبنان والمملكة المغربية.

(١٢) ما توقعاتكم لمستوى أسعار الفائدة للعامين 2002 / 2003؟

■ ما زالت الساحة العالمية مشوشة حول مستقبل النمو العالمي للعام الجاري والقادم ويختلف الخبراء في إيراد المؤشرات الدالة على انتعاش نسبي أو على استمرار حالة الركود، فالبعض يتحدث عن تحسن في الاقتصاد الأمريكي يتمثل في نمو معقول خلال الفصل الأول من العام الجاري في حين يشير أخرون وهم الغالبية إلى عدد اكبر من المؤشرات السلبية التي تبين أن الاقتصاد الأمريكي هو قاطرة الاقتصاد العالمي - لا يزال يواجه أزمة حقيقية في مواجهة تداعيات 11 سبتمبر وما تلاها من تداعيات لاسيما الحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب.

ويشير هؤلاء إلى انخفاض سعر الدولار وتراجع أداء

نرحب بإصدار قانون يفتح المجال لدخول مصارف إسلامية جديدة

اسواق المال الأمريكية والأهم تزايد معدلات البطالة بشكل ملحوظ وتراجع مؤشر الخدمات وتحاول الإدارة الأمريكية تحاشي تداعيات هذا الوضع السلبي من خلال الإبقاء على مستويات مناسبة من الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تقوم بهذا من خلال الابقاء على معدلات متدنية لاسعار الفائدة ومن المعلوم أن الاحتياطي الفيدر الي كان قد اتخذ قبل 11 سبتمبر وبعده قرارات متتالية لخفض أسعار الفائدة هوت بها إلى أدني مستوى لها منذ 40 عاما.

ولا شك أن أسعار الفائدة من الأدوات الأساسية للسياسة النقدية في سائر الدول وفي دول مجلس التعاون التي ترتبط عملاتها المحلية جميعا بالدولار تختلف الصورة قليلا إذا أن هذا الربط يرتب أضعافا لأداة التحكم في أسعار الفائدة لان هذا التحكم لا يجيء في العادة استجابة لاوضاع داخلية بقدر مايجيء لأحداث توافق مع تحركات الفائدة على عملة الربط (الدولار) وهذا ما يفسر القرارات الكثيرة بتخفيض إسعار الخصم واعادة الخصم التي اتخذتها سائر البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية العام الماضي وخصوصا بعد 11 سبتمبر وهو مايدفع أيضا لتوقع إبقاء البنوك المركزية على هذه التخفيضات تبعا للوضع في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٣) ماهي خططكم المستقبلية؟

■ تعتمد استراتيجية بيت التمويل الكويتي خلال الثلاث سنوات المقبلة على ضمان الاتصال الفوري المباشر بعملائه وجعل خدمات ومنتجات بيتك في متناول أيديهم عبر كافة قنوات تقديم الخدمة مع التوسع في تقديم الخدمات عبر الوسائل التكنولوجية الجديدة وتعزيز الاستثمار في الأسواق الواعدة والعمل على تطوير هيكله التنظيمي وطرق عمله ومواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المالي الأمريكي سعياً لتحقيق زيادات في موراده المالية وأرباحه الصافية وتطوير قاعدته المعلوماتية وتعزيز موارده البشرية.

(١٤) ما هي خططكم الجديدة ؟

■ يعكف بيت التمويل الكويتي على تعزيز الأنظمة الآلية من ناحية ، وتقديم خدمات جديدة من ناحية أخرى حتى يتسنى استيعاب التطورات التكنولوجية وتعزيز موقفنا التنافسي ومن ذلك تقديم خدماتنا عبر شبكة الإنترنت Intranet Online التي تقدم باللغة العربية والإنجليزية لإتاحة الفرصة لاكبر شريحة من العملاء للاستفادة من الخدمات المصرفية وتطوير الخدمة الهاتفية لتقديم خدماتها لجميع قطاعات وإدارات بيتك بالإضافة إلى خدمة GSM والتي تعني حصول العميل على خدمة مصرفية عن طريق الهاتف المتنقل، من ناحية أخرى انتهى بيت التمويل الكويتي من الإجراءات الفنية ليتمكن عملاء بيتك من السحب من أجهزة السحب الآلى في دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير احتياجاته المالية طالما كان حسابه يسمح له بالسحب وذلك باستخدام بطاقة السحب العادية ، وتوفر الخدمة الجديدة ما نسبته 80 % من الرسوم التي يمكن أن يدفعها العميل في حالة استخدام إحدى بطاقات الائتمان الأخرى ، وتأتي هذه الخدمة نتيجة لإنضمام بيتك إلى شبكة كنت حيث يستحوذ على ما نسبته 30 % من إجمالي أجهزة الصرف الآلى في الكويت كما أعلن بيت التمويل الكويتي في الفترة الأخيرة عن تقديم بطاقة الفيزا البلاتينية وإجراء العديد من التغيرات على الهيكل التنظيمي بإضافة وحدات جديدة مثل وحدة التسويق المصرفي ووحدة النظم الآلية المصرفية وكذلك تأسيس قطاع خاص لتكنولوجيا المعلومات اعتمادا على خبرة إدارة الحاسب الآلي ليرتفع عدد قطاعات بيتك إلى خمسة قطاعات ومعلنا عن دخوله القرن الجديد بآلياته وادواته المناسبة لتحدياته.

وقد استدعت هذه الاستراتيجية ابتكار وخلق قنوات توزيع متعددة من بينها شبكة فروع منتشرة تغطي المناطق الكويتية المختلفة والتي وصل عددها إلى 27 فرعا حيث تم افتتاح أربعة فروع خلال العام 2001 / 2002 يحتوى كل منها على قسم خاص لخدمة السيدات.

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يذكي الخرافي رئيسا فخريا للجمعية

تقديراً من مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للخدمات الجليلة التى قدمها لبلدنا الحبيب الكويت وبناءاً على قرار مجلس الإدارة رقم ٤ / ٢٠٠٢ فقد تمت تذكية معالي الأستاذ / جاسم محمد الخرافي رئيساً فخرياً للجمعية ، حيث تشرف رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية بلقاء معالي الأستاذ / جاسم الخرافي في مكتبه بمجلس الأمة وتقديم شهادة الرئاسة الفخرية والدرع الخاصة بتلك المناسبة ، حيث أبدي السيد / الخرافي شكره على هذا التقدير ، مؤكداً على تقديره للدور الفعال الذى تقوم به الجمعية خدمة للمجتمع ولبلدنا الحبيب الكويت ، متمنياً للجمعية استمرار التقدم والازدهار وتحقيق جميع أهدافها التي تعم بفائدتها على الجميع .

كما تم خلال هذا اللقاء تقديم دراسة حول مشروع منح بدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية للمحاسبين العاملين بالدولة تقديرا لأهمية مهنة المحاسبة خاصة في ظل ما تعانيه الجهات الحكومية من نقص كبير في الوظائف المحاسبية ونقص في عدد الطلبة المقيدين في أقسام المحاسبة إلى جانب عزوف المستجدين منهم عن التسجيل في أقسام المحاسبة ، حيث أن اقرار مثل تلك البدلات من شأنه تشجيع الشباب الكويتي على الإنخراط فى مهنة المحاسبة والإقبال على هذه التخصصات بغية تفعيل دورهم فى تطوير العمل المحاسبي والذي من شأنه المساهمة في الحفاظ على المال العام ، حيث أكد السيد/ الخرافي باهتمامه بهذا الموضوع حيث سيتم رفعه إلي اللجان المختصة بمجلس الأمة لدراسته ومن ثم تقديمه كمشروع للموافقة عليه وإقراره ، علماً بأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ستقوم أيضاً بالتنسيق مع الوزارات المختصة بهذا الشأن لدعم التصورات التي تساند اقرار هذا المشروع.

اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

أجتمعت الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٢/٤/٢٤، وذلك بحضور رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثل وزارة الشئون الإجتماعية والعمل وأعضاء الجمعية العمومية ، حيث تمت مناقشة واعتماد التقرير الإداري والتقرير المالي والحسابات الختامية عن العام المنصرم ٢٠٠١ وكذلك المصادقة على مشروع الميزانية التقديرية للعام ٢٠٠٢وإعادة تعيين مراقب حسابات الجمعية.

لجنة الدراسات والبحوث بالجمعية بصدد الانتهاء من انشاء قاعدة بيانات

من منطلق تفعيل دور أعضاء الجمعية وغيرهم من القائمين على المهنة ومن أصحاب الكفاءات والإمكانيات العلمية ، فقد قامت لجنة الدراسات والبحوث بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالبدء فى تنفيذ مشروع إنشاء قاعدة بيانات تتضمن تفاصيل السير الذاتية الخاصة بالمحاسبين والمراجعين الممارسين المهنة من أعضاء الجمعية وغيرهم بالإضافة إلي العديد من المعلومات العلمية والمهنية المفيدة ، وذلك بهدف حصر الإمكانيات البشرية المتاحة للإستفادة منها في كافة أنشطة الجمعية من ندوات ومؤتمرات وبحوث واستشارات ودراسات تتطلبها الجمعية والجهات الرسمية في الكويت.

هذا وقد قامت اللجنة بوضع خطة تنفيذ المشروع والتنسيق مع إحدي الشركات المتخصصة في مجال الحاسب الآلي لتشغيل البرنامج الخاص بقاعدة البيانات ومن ثم ادخال جميع المعلومات المطلوبة ، حيث سيكون في متناول يد أي مستخدم له حال الإنتهاء منه . وجدير بالذكر بأن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومن منطلق أهدافها الساعية إلي المساهمة في تفعيل الأنشطة العلمية والمهنية والثقافية بالكويت ، قد قامت مشكورة بتقديم دعم مادي لهذا المشروع من منطلق تفعيل أنشطة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الهادفة إلي تقديم المنفعة العامة لأفراد المجتمع والتي دون شك تعود بالخير على الجميع .

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تعد استبيان حول الخطة الاستراتيجية

عبداللطيف أحمد الأحمد

انطلاقاً من خطط العمل الموضوعة لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . بهدف تفعيل أنشطة الهيئة والبدء في تحقيق الإنجازات المهنية التي انشأت من أجلها . فقد قامت الهيئة بوضع خطة استراتيجية وتم توزيع استبيان لتحليل الوضع الحالي للهيئة وفقاً للخطة الاستراتيجية الموضوعة . حيث قام السيد / عبد اللطيف الأحمد بصفته عضو مجلس إدارة الهيئة ممثلاً عن دولة الكويت بتوزيع هذا الاستبيان بواسطة إحدى شركات التوزيع المتخصصة وذلك على جميع الهيئات المهنية والأكاديمية والإقتصادية والمالية المتخصصة لاستقصاء آرائها . ومن ثم تجميع تلك الأراء على مستوى الدول الأعضاء فى الهيئة والاستدلال بنتائجها في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية والبدء في تفعيل الأنشطة والإنجازات التي تعم بفائدتها على المهنة وجميع القائمين عليها .

وبهذه المناسبة فإن الهيئة طلبت المزيد من التعاون من جميع الهيئات التى تسلمت الاستبيان المذكور بسرعة الرد عليه مستوفياً المعلومات المطلوبة تحقيقاً للأهداف المهنية المرجوة والتي سوف تعم بفائدتها دون شك على الجميع .

مرحباً بأعضاءنا الجدد

أولاً : الأعضاء العاملون :

الإسم	تاريخ الإنتساب
سوسن إبراهيم محمد الحاج	٢٠٠٢/٣/١٨
إبراهيم اسماعيل عبد الله السيار	٢٠٠٢/٣/١٨
صادق محمد تقي عبد الرسول	٢٠٠٢/٣/١٨
فوزية إبراهيم علي الكندري	٢٠٠٢/٣/١٨
سلوي أحمد يعقوب القبندي	٢٠٠٢/٣/١٨
هنادي إبراهيم جابر الإبراهيم	٢٠٠٢/٥/٦
علي قاسم حسن القلاف	٢٠٠٢/٥/٦
حسام عبد الرحمن البسام	٢٠٠٢/٥/٦
حسن عبد الله القريني	٢٠٠٢/٥/٦
بدر ناصر مرزوق المطيري	٢٠٠٢/٥/٦
آمال خلف خشان العنزي	٢٠٠٢/٥/٦
عبد الله علي سحمي العجمي	٢٠٠٢/٥/٦
باسل يوسف الرشيد البدر	٢٠٠٢/٥/٦
سماح عبد الحميد العوضي	٢٠٠٢/٥/٦
سعد عبد الله الحنيان	٢٠٠٢/٥/٦
متعب محمد أبريك العتيب	٢٠٠٢/٥/٦

ثانياً : الأعضاء المنتسبون :

الإسم	تاريخ الإنتساب
أحمد محمود ابراهيم عبد الواحد	٢٠٠٢/٥/٦
عبد الله ابراهيم السلمان	٢٠٠٢/٥/٦

تنويـــة :

قد ورد في اسم أحد الأعضاء المنتسبين في عدد مجلة المحاسبون السابق رقم (٢١) بعض الأخطاء ، حيث أن اسمه الصحيح هو : حمد عبد الغفور مدوه - تاريخ الانتساب ٢٠٠٢/٢/١٨م.

تهنئة المحاسبون

إلي : الأستاذ / محمود محمد المقصيد ، بمناسبة ترقيته من مدرس إلي محاضر بقسم المحاسبة بكلية الدراسات التجارية.

وإلي : الأستاذ / يعقوب عبد الله عبد العزيز ، بمناسبة ترقيته من مدرس إلي محاضر بقسم المحاسبة بكلية الدراسات التجارية.

الرقابة على الأمن في الأنظمة الآلية

إعداد

علي حسين الحمدان

مساعد مدير
دائرة التدقيق الداخلي
مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

يعتبر الأمن في أنظمة المعلومات الآلية هيكل الضوابط الرقابية والتي أوجدت لتنظيم التكامل والثقة والفعالية في توفير البيانات الآلية والمصادر للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ومن خلال التوسع في الاعتماد على الأنظمة الآلية فإن الأمن في الأنظمة الآلية يعتبر عنصر أساسي في الرقابة على الأنظمة الآلية وفي استمرار أداؤها بصورة سليمة واستمرار عطائها وقدراتها في الأداء.

لا شك أن المؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية والتي تتعامل مع عدد كبير من العملاء لا تستطيع الإستمرار بأداء عملياتها بالصورة المطلوبة دون الاعتماد على الأنظمة الآلية . كما أن المؤسسات الصغيرة والتي تتعامل مع عدد محدود وقليل من العملاء فهي على الأقل تعاني من فقد بعض الإنتاجية والفعالية في الأداء نتيجة عدم استخدام الأنظمة الآلية في عملياتها وأنشطتها.

إن إزدياد التوسع في استخدام الأنظمة الآلية في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية والحياتية والسياسية كان له تأثير كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص مما تطلب ذلك وضع إجراءات معينة وخاصة للرقابة الأمنية على تلك الأجهزة والبرامج الآلية وحماية البيانات التي تحتويها مما أدى ذلك أن قام مجمع المحاسبين والمراجعين IIA بوضع قواعد وإجراءات كثيرة متعلقة بالرقابة الأمنية على الأنظمة الآلية نشرت في كتب ونشرات أصدرها المجمع كما أن كثير من الدراسات والأبحاث والبرامج لتدقيق الأنظمة الآلية أدرجت في موقعه الخاص في الإنترنت وفي مواقع أخرى كثيرة في الإنترنت مختصه في الرقبة على الأجهزة والبرامج والأنظمة الآلية.

إن استخدام الأنظمة الآلية في تشغيل البيانات المحاسبية

واستخراج السجلات والدفاتر وإعداد التقارير قد تتطلب من مهنة المحاسبة والمراجعة (التدقيق) تعديل إجراءات المراجعة وأساليب دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بما يتفق مع التغيرات التي أحدثتها تلك النظم في وسائل تشغيل البيانات المحاسبية وفي إجراءات الرقابة عليها وفي العلاقات التنظيمية داخل المشروع.

ولا شك إن ظهور البرامج المحاسبية الآلية الكثيرة قد خدمت مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لسرعة استخراج التقارير المحاسبية في أي وقت من أوقات السنة بصورة سريعة مما يساعد إدارة المشاريع إلى اتخاذ القرارات السريعة معتمداً على تلك البيانات الدقيقة المستخرجه من تلك الأنظمة الآلية وبالتالي أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف الموضوعة . كما أن الأنظمة الآلية تساعد المحاسب كثيراً في الرقابة والتدقيق والتأكد من صحة البيانات من خلال نظام مقارنة للبيانات بخلاف النظام اليدوي.

كما إن استخدام الأنظمة الآلية سهلت كثيراً على المدقق الخارجي External Auditor بصورة عامة والمدقق الداخلي Internal Auditor بصورة خاصة في أداء مهامهما في الرقابة والمراجعة . فقد بدأت إدارات التدقيق الداخلي في كثير من الشركات والمؤسسات والجامعات العالمية بإدراج نشاط تدقيق الأنظمة الآلية ضمن هياكلها الوظيفية وبالتالي وضع إجراءات الرقابة على أنشطة الأنظمة الآلية . كما بدأت إدارات التدقيق بالمشاركة بقوة في فرق العمل واللجان المختصة في إختيار الأنظمة الآلية المتعلقة بأنشطة المشروع حيث يقوم بالتأكد من قيام الإدارات بوضع متطلباتها في النظام الآلي وبقبولها من الجهة المعدة للنظام الآلي وقيام تلك الإدارات بإختيار النظام بعد الإنتهاء منه وذلك للتأكد من توافق مخرجات النظام مع متطلبات الإدارات في جهة العمل. كما أن قيام المدقق بالتأكد من وجود مسار التدقيق في النظام الآلي يساعد كثيراً في أداء عمله . ولعل أهم الفوائد المتحصلة بالنسبة للمدقق في المشاركة في فرق العمل هي المعلومات الوفيرة والخبرات الكثيرة في استخدام النظام الالي المعني.

وأود أن أوضح أن استخدام الأنظمة الآلية المحاسبية قد أثر فقط على وسائل تشغيل وتسجيل البيانات المحاسبية وأساليب الرقابة على إعدادها وتشغيلها وطريقة عرضها وطرق مراجعتها الداخلية وإجراءات وضع الضوابط الرقابية على دقة وصحة البيانات فيها . لذا فإن استخدام تلك الأنظمة الآلية في المحاسبة لم تؤثر على معايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد شرف المهنة وآداب سلوكها ومصادر الأدلة والبراهين ومسؤوليات وواجبات المحاسب القانونية في هذا الشأن . بل زادت ذلك من مهام المراجعة والمحاسبة في التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية داخل الأنظمة الآلية. مما تطلب من جهات التدقيق العالمية وضع ضوابط وإجراءات وبرامج تدقيق للرقابة على دقة وصحة وإكتمال البيانات المحاسبية في الأنظمة الآلية . وبالتالي إلى وضع تقسيمات كثيرة كي تسهل عمل المدققين في أداء وتنفيذ أعمالهم ومهامهم.

فقد قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى عدة تقسيمات حسب ما هو مناسب للمدقق وحسب ما هو مناسب للمشروع أو المؤسسة المراد تدقيقها . فعلى سبيل المثال قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى التدقيق حول الكمبيوتر والتدقيق داخل الكمبيوتر . ومن حيث البيانات قسمت إلى (المدخلات Input -

التشغيل Operation - المخرجات (Output) ومن حيث البرامج System Controls - Aplication Controls . بالإضافة إلى ذلك وضعت أيضاً ضوابط رقابية عامة General Controls .

إن من الأدوات المستخدمة في الرقابة والتدقيق بشكل عام وعلى الأنظمة الآلية بشكل خاص وتعتبر من أكثر الأدوات أهمية والمستخدمة في الحصول على المعلومات اللازمة لدراسة إجراءات الرقابة على النظم الالكترونية هي طريقة قائمة الأسئلة وطريقة تحليل خرائط تدفق الأنظمة الآلية وطريقة فحص كشوف الأخطاء .

ولقد ظهرت خلال السنوات السابقة عدة برامج آلية تستخدم من قبل المدقق للتأكد من صحة ودقة وإكتمال البيانات في الأنظمة الآلية وفي فحص كشوف الأخطاء مثل برنامج IDEA وبرنامج ACL مما ساعد المدقق في أداء مهامه الرقابية بصورة سليمة ودقيقة .

أخي القارئ إن تدقيق الأنظمة الآلية ووضع الضوابط الرقابية في حفظ وحماية تلك الأجهزة والبرامج عملية كبيرة وكبيرة جداً خاصة في تنوع الأجهزة والبرامج وكذلك التطور السريع في تلك الأجهزة والبرامج الآلية ومواكبة تلك التطورات يحتاج إلى جهد ووقت كبير . لذا يفترض من المدقق المواكبة الدائمة لتلك التطورات في الأجهزة والأنظمة الآلية من خلال قراءة المجلات المختصة وحضور الدورات التدريبية والمؤتمرات التي تتحدث عن تدقيق الأنظمة الآلية وكذلك الإستفادة من المعلومات والبيانات الكثيرة المتوفرة في شبكة الإنترنت والمحتوية على كثير من برامج وإجراءات التدقيق على كثير من الأنشطة المتعلقة بالأنظمة الآلية .

وعليه فإن مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا أدركت ذلك التحدي وفي عام ١٩٦٩م قامت بتكوين منظمة خاصة غير هادفة للربح أطلق عليها في ذلك الحين اسم اتحاد مراجعي معالجة البيانات الكترونياً EDPAuditors Association وفي عام ١٩٧٦م أعيد تنظيم وتطور أهداف الاتحاد وأعيد تسميته باتحاد رقابة ومراجعة نظم المعلومات The Information Systems Audit and Control Association وقد أنشأ الاتحاد علاقات تنظيمية أو فروعاً له في ١٠٠ دولة ويسعى الاتحاد الآن إلى الاتجاه نحو العالمية من خلال تكوين اتحاد دولي لمراجعي نظم المعلومات . ولقد أصدر الاتحاد عشرة معايير مراجعة عامة أطلق عليها General Standards for Information Systems Auditing كما أصدر الاتحاد تسعة إرشادات لمعايير المراجعة أطلق عليها Statements on Information Systems Standards (ISACF) Statements (1996) فمن الضوابط الرقابية المهمة والأساسية في تدقيق الأنظمة الآلية هي الرقابة على الدخول للغير مصرح لهم والتي تتضمن الرقابة على صلاحيات المستخدمين للأنظمة الآلية .

فقد أجرى معهد المدققين الداخليين IIA دراسة وبحث عن الأمن في الأنظمة الآلية على ٢٤٧ جهة تدقيق وقد تبين من الدراسة أن نسبة ٦١٪ من العينة قد حددوا أن أهم جوانب الخطورة في الأنظمة الآلية هي الدخول للغير المصرح لهم Unauthorized Access . وقد بينت الدراسة أن من أهم الضوابط الرقابية الفعالة لحصر وتقليل تلك المخاطر هي الضوابط الرقابية على الأمن والدخول للغير مصرح لهم Security & Access controls بنسبة ٧٣٪ ثم وضع إجراءات ومعايير وقوانين Policies, Standars & Procedures بنسبة ٧٪ ثم الضوابط الرقابية على الفصل بين الوظائف Segregation of duties

بنسبة ٦٪ . وقد أفاد وأقر الذين شملتهم الدراسة والعينة أن الضوابط الرقابية على الدخول للبيانات والفايلات للغير مصرح لهم هي أفضل ضوابط رقابية وتستخدم بصورة كلية في تقريباً ٦٤٪ من المؤسسات والشركات . وبصورة جزئية في تقريباً ٥٤٪ من تلك الجهات .

إن من أهم الضوابط الرقابية على الأمن والتوصل للغير المصرح لهم هي الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية حيث تعد من الضوابط الرقابية على الدخول المنطقي Logical controls والتي تشتمل على إجراءات توزيع مستويات الصلاحيات واجراءات منح تلك الصلاحيات ومتابعتها في الأنظمة الآلية .

وسوف أقوم في هذه الدراسة بشرح برنامج كامل تقريباً عن الرقابة على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية .

برنامج الرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية :

أود بداية وقبل الدخول في برنامج التدقيق أن أبين أنه يجب الأخذ في الاعتبار الأسئلة الآتية والتي تساعد في تحديد الضوابط الرقابية لدى القيام بأداء التدقيق على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية وهي كالآتي :

- ما هي الأشياء أو المحددات المراد حمايتها؟
- من ماذا نحمي تلك الأشياء أو المحددات ؟
- لماذا نحتاج إلى حماية (تحديد مقدار الخسائر) ؟
- كم من المبالغ التي سوف تصرف لوضع إجراءات الحماية ؟

ولكن قبل البدأ بوضع الضوابط الرقابية يجب تحديد مراكز الخطورة في المنشأه وما هي البيانات الأساسية والمهمة والسرية وهذه لا يتم تحديدها وتقسيمها إلا من قبل ملاك المشروع أو إدارة المنشأة ثم بعد ذلك يتم تحديد البيانات التي يمكن الإطلاع عليها وتحديثها من خلال تحديد مستويات الصلاحيات في التواصل إلى تلك البيانات ومن ثم الأشخاص المصرح لهم بالإطلاع فقط أو الإلغاء أو التحديث كذلك الفايلات التي يمكن تشغيلها .

أسئلة الرقابة :

Control Questionnaire:

كما بينت مسبقاً وفي المقال السابق في العدد رقم ١٩ لمجلة المحاسبون أهمية أسئلة الرقابة في عملية التدقيق والتي تعد من أهم المعدات المستخدمة في التدقيق والمراجعة . ومن هذا المفهوم فإنه لدى إعداد برنامج التدقيق يجب إعداد أولاً أسئلة الرقابة لما لها من الأهمية في توجيه المدقق ومساعدته في أداء عملية التدقيق بصورة سليمة ثم بعد ذلك يقوم المدقق بإعداد برنامج العمل والذي سوف يتم شرحه بعد أسئلة الرقابة ونذكرها كالآتي :

- أهداف التدقيق :

التحقق من مدى توفر الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية في المؤسسة وفي حفظ وحماية بيانات المؤسسة من العبث والتخريب .

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	هل توجد إجراءات أو سياسات في منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية.			
٢	هل يوجد مراقب للنظام في الدائرة المعنية.			
٣	هل يوجد مراقب للنظام في دائرة تكنولوجيا المعلومات.			
٤	هل يتم التنسيق بينهما فيما يتعلق بالجوانب الفنية.			
٥	هل يوجد وصف وظيفي ومهام عمل لكل مراقب نظام.			
٦	هل إطلع مراقب النظام على وصفه الوظيفي ومهام عمله.			
٧	هل يتم منح الصلاحيات للمستخدمين عن طريق كتب مرسلة من الدوائر المعنية.			
٨	هل يتم تقييم الطلبات من مراقب النظام ومن ثم أخذ الموافقة عليها من قبل الجهات المسؤولة.			
٩	هل يوجد سجل خاص لهذا الطلبات.			
١٠	هل الغير مصرح لهم يستطيعون التوصل إلى الكود السري للفايلات والأدلة للنظام.			
١١	هل توجد مستويات للصلاحيات حسب المهام أو المسميات الوظيفية.			
١٢	هل توجد أجهزة مساعدة تقيد الدخول إلى النظام مثل المفاتيح أو الإشارة.			
١٣	هل يوجد لكل مستخدم ID وكود سري Password .			
١٤	هل عدد خانات Password أكثر من ٦ خانات.			
١٥	ما هي البرامج المستخدمة كضوابط رقابية. لتقييد الدخول والتوصل من قبل المستخدمين للنظام إلى البيانات والفايلات.			

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١٦	هل يطلب من المستخدمين تغيير الكود السري دورياً وكيف يتم إلزامهم بذلك.			
١٧	هل الشاشات تتوقف اتوماتيكياً عن العمل من الاستخدام السيء والمحاولات الخاطئة.			
١٨	هل الرقم السري معلوم لنفس المستخدم فقط ولا يوجد أي برنامج يستطيع من خلاله أي مستخدم أن يتوصل للأكواد السرية للمستخدمين.			
١٩	كيف يقوم النظام بتقييد ومنع الغير مصرح لهم بالتوصل إلى فايلات وبيانات النظام.			
٢٠	هل يوجد سجل لأنشطة المستخدم History Log داخل النظام يوضح فيه الوقت والتاريخ ، وهوية المستخدم ، هوية الشاشة ،أو موقعها ، الفايلات والقوائم التي تم استخدامها.			
٢١	هل توجد ضوابط رقابية أو اجراءات على منح الصلاحيات حسب (إدخال – تعديل – إلغاء – إضافة).			
٢٢	هل يتم تسجيل وفحص أنشطة مراقب النظام أو المستخدم الرئيسي.			
٢٣	هل توجد اجراءات لإزالة وإلغاء أو تعديل صلاحيات المستخدم من النظام في حالة انتقاله إلى موقع آخر في نفس المؤسسة أو في حالة إنتهاء خدماته من المؤسسة.			
٢٤	إذا وجدت هل يتم التأكد من آخر أنشطة (شهر مثلاً) قام بها المستخدم وذلك منعاً للتخريب أو العبث.			
٢٥	ما هي المهام الفعلية التي يقوم بها مراقب النظام.			
٢٦	هل يتم مراقبة الشاشات التي تترك دون استخدام فترة من الزمن ويتم رفع تقرير بذلك.			

برنامج التدقيق : برنامج العمل والمتعلق بتلك دقة وصحة وإكتمال برنامج عمله .

بعد إعداد أسئلة الرقابة على الأسئلة وذلك لمساعدة المدقق في وإليكم أدناه برنامج العمل على منح الصلاحيات لمستخدمين تنظيم خطواته وإجراءاته في أداء النحو الآتي :

الأنظمة الآلية فإنه يتطلب وضع عملية التدقيق وبالتالي إلى **برنامج التدقيق :**

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	احصل على الهيكل الوظيفي للدوائر المعنية بالأنظمة الآلية وتأكد من وجود وظيفة مراقب النظام فيها ووجود وصف وظيفي لمهام ومسؤوليات الوظيفة.			
٢	تأكد من وجود إجراءات وسياسات مكتوبة لمهام عمل مراقبي الأنظمة الآلية.			
٣	تأكد من وجود تلك المهام لدى مراقب النظام نفسه.			
٤	قم بمقابلة أحد مراقبي الأنظمة الآلية أو أحد المختصين بمراقبة أمن النظام للتأكد من مدى فهمهم للسياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الإلتزام بها.			
٥	تأكد من وجود تنسيق حسب الإجراءات المكتوبة بين مراقبي النظام في الدائرة المعنية ودائرة تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بمنح ID , Password.			
٦	تأكد من وجود إجراءات رقابية بإزالة وإلغاء المستخدم من النظام في حالة إنتهاء خدمته			

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	من المؤسسة أو لإنتقاله إلى موقع آخر أو في تعديل صلاحياته.			
٧	احصل على سجل لتلك الإجراءات واختار عينة منه وقم بفحصها للتأكد من إزالة وإلغاء أو تغيير صلاحية المستخدم.			
٨	تأكد من وجود إجراءات مكتوبة بشأن منح الصلاحيات والموافقات للمستخدمين (إدخال - ترحيل - إلغاء - تغيير - استعراض).			
٩	احصل على سجل طلبات إدخال المستخدمين في النظام وتأكد من وجود موافقة مسبقة من المسؤولين قبل إجراء اللازم من مراقب النظام.			
١٠	احصل على عينة من الطلبات وقم بتقييم الصلاحيات مع الوصف الوظيفي للمستخدم الممنوحة له وتأكد من الآتي : - كل مستخدم لديه Code خاص به. - يتم تغيير Password دورياً. - تم منحهم الصلاحيات حسب احتياجاتهم الوظيفية.			
١١	افحص وتأكد من أن الشاشات تغلق اتوماتيكياً بعد الآتي : - تركها لمدة معينة حسب آخر استخدام. - محاولات متعددة من الدخول الخاطيء.			
١٢	فيما يتعلق بأنشطة المستخدم الرئيسي من خلال النظام احصل على كشف بتلك الأنشطة خلال فترة معينة ثم تأكد من الآتي : - حدد الشاشات التي استخدمها وهل مصرح له بالدخول فيها. - هل يتم متابعة تلك الأنشطة من قبل			

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	جهة رقابية. - هل يتم رفع تقارير بهذه الأنشطة إلى			
١٣	المسؤول المختص.			
١٤	احصل على سجل حركة الأنشطة Histort Log لمستخدمي النظام ثم اختار عينة من المستخدمين للتأكد من أن الأنشطة التي تعمل هي المصرح لهم بها.			
١٥	تأكد من أن الإدارة تراقب وتواجع السجل دورياً (الدائرة المعنية بالنظام/ تكولوجيا المعلومات/ الإدارة العليا).			
١٦	احصل على عينة من بعض المستخدمين للنظام والذين انتهت خدمتهم من المنشأة ثم تأكد من إزلتهم من النظام الآلي.			
١٧	احصل على عينة من مستخدمي النظام والذين خرجوا في إجازة سنوية ثم احصل على كشف لنشاط هؤلاء المستخدمين Histort Log لنفس فترة الإجازة وتأكد من عدم دخوله في النظام خلال تلك الفترة أو استخدام من شخص آخر.			
١٨	اختار عينة من بعض المستخدمين الذين تم انتقالهم إلى موقع آخر في المنشأة وتأكد من تغيير أو إزالة الصلاحيات لديهم.			
	تأكد من وجود تعليمات أمنية عن كيفية المحافظة على سرية الكود السري Password من خلال النظام أو معلقة على لوحة الإعلانات (عدم كتابة الكود السري في جهاز PC ، عدم كتابة الكود باسم المستخدم أو تاريخ الميلاد أو ..).			

أخي القاريء :

في الختام أرجو أني قد وفقت في هذه العجالة في عرض وشرح برنامج التدقيق والرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية . وهو برنامج بسيط وجاهز يستطيع أي مدقق داخلي أو أي مراقب لأمن الأنظمة الآلية من القيام به مما يساعده بأداء برنامجه بصورة سليمة ودقيقة .

المراجع :

- مجلة المحاسبون العدد العاشر مايو ١٩٩٨ .
- الرقابة والمراجعة الداخلية د. عبد الفتاح محمد الصحن
- د. محمد السيد سرايا
- Systems Auditability & Control - IIA - .

زيادة التدخل الحكومي والتوسع في الإنفاق العام ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تعد أفضل طريقة - إن لم تكن الطريقة الوحيدة - لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة.

التكوين الرأسمالي في الفكر الإقتصادي :

نالت ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي اهتماماً كبيراً في الفكر الإقتصادي ، نتج هذا الإهتمام من تغير توجه النظرة نحو أهمية دور الحكومة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، فإزدادت بذلك أهمية الإنفاق العام بإعتباره أحد الأدوات الرئيسية الهامة التي تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي . وفي هذا الصدد قدم لنا الفكر الإقتصادي تفسيراً لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي وبيان أسبابها . ويعد كل من الإقتصادي الألماني - Wagner 1917) (1835 وتحليل Peacock Wiseman من أوئل الأهتمامات بدراسة هذه الظاهرة في ألمانيا وأمريكا واليابان وعدد كبير من دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر . فقد أشار « قانون فاجنر Wagner's Law » إلى علاقة التبعية بين النمو الإقتصادي وبين نمو النشاط الحكومي . وترتب علي ذلك أن زاد حجم القطاع العام وبالتالي الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الإقتصادي . هذا النمو في الإنفاق يرجع إلي مجموعة من الإعتبارات التي تشتمل علي ازدياد وتوسع الوظائف التقليدية للحكومة واتساع وزيادة نشاط وتدخل الحكومة الإقتصادي والإجتماعي والعمل علي رفع كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية المتوفرة في الإقتصاد . فضلاً عن ذلك يؤكد Wagner على أن النمو الإقتصادي يترتب عليه زيادة في مستوي الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وبالتالي يزداد طلبهم على الخدمات والسلع العامة حيث ترتفع المرونة الدخيلة للطلب علي خدمات الرفاهية الإجتماعية بإعتبارها خدمات مرغوب فيها .

وقد تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتغيرت النظرة نحو الإنفاق الحكومي كأداة للتأثير علي النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، وخاصة بعد أن اتسم الدور التنموي للحكومة بالشمولية والاتساع يهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل وتحسين الأداء

الإقتصادي ووضع مسار دائم للنمو من خلال تحقيق الاستقرار Stabilization والسيطرة Control والضبط Regulation للنشاط الإقتصادي وتوفير السلع والخدمات العامة .

ويعتبر مقدار ما تنفقه الحكومة على القطاعات المختلفة للتنمية وإنتاجية هذا الإنفاق ومساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على حجم الدور التنموي والمتوقع للحكومة القيام به . وبناء علي ذلك فقد ركزت استراتيجيات التنمية والخطط الإقتصادية والإجتماعية فى المراحل المبكرة للتنمية على التوسع في الإنفاق على قطاعات البنية الأساسية ومشروعاتها . فضلاً عن بروز الأهتمام بمجالات أساسية في تنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة وتوفير الغذاء والخدمات الأساسية .

ولذلك اهتمت دراسات النمو في الإقتصادات المختلفة ، المتقدمة والنامية ، ببحث العلاقة بين نمو الإنفاق الإستثماري الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي .

بصفة عامة ، يشير استمرار زيادة معدل الإنفاق الاستثماري الحكومي إلي تزايد الأهمية النسبية للاستثمار الحكومي كجزء من الناتج المحلي . وهذه ظاهرة تتسم بها الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء . فتشير الدراسات إلى أن نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلي الناتج المحلي في الولايات المتحدة تراوحت ما بين 7% و 32% منذ الحرب العالمية الأولي ، مما يعني أن الحجم النسبي للقطاع العام قد تضاعف أربع مرات تقريباً خلال فترة ثمانية عقود ، وكذلك في بريطانيا تراوحت هذه النسبة بين 12% و 49% خلال الفترة (1910 - 1974) ، أي تضاعف الأهمية النسبية للقطاع العام في بريطانيا بمقدار أربعة أضعاف ما كانت عليه في بداية الفترة المشار إليها (Musgrave ، 1989) .

قياس أثر التكوين الرأسمالي علي التنمية :

تعتبر العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشكل عام سواء كان ذات طبيعة جارية أم رأسمالية والنمو الإقتصادي من أهم العلاقات التي تهم صانعي السياسة الإقتصادية ، وقد شغلت هذه العلاقة الباحثين والمنظرين في مجالات النمو والتنمية ، إلا أن البحث التجريبي لهذه العلاقة وخاصة في حالة الإقتصادات النامية كان ضئيلاً ، وفي أغلب الأحوال وصل الباحثون إلي استنتاجات متضاربة ربما بسبب عدم المعرفة الكاملة بمحددات عملية النمو ومحددات التوسع الإقتصادي .

ومن الدراسات المبكرة في هذا الصدد دراسة Denysson لنماذج النمو والذي حدد فيه أربعة مصادر للنمو ، تتمثل في : (١) النمو في رأس المال المادي ، (٢) النمو في رأس المال البشري (٣) والتحسينات في البنية الهيكلية (٤) والتغير في كفاءة استخدام الموارد . فضلاً عن ذلك ، في دراساتهم لتجربة الإقتصادات النامية أكد كثير من الباحثين على أهمية درجة انفتاح الاقتصاد علي الخارج وذلك لما تمارسه معدلات النمو في الصادرات ومعدلات التبادل التجاري من آثار هامة علي النمو في الإقتصاد ، إلا أن المشكلة

جدول رقم (٧)

الفرق في الأداء الأكاديمي ونسبة الثانوية وفترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
نسبة الثانوية	1451	65.67	7.38	339	1450	0.001
المعدل التراكمي	1451	2.49	0.65	146	1450	0.001
فترة البقاء	1450	5.04	1.02	189	1449	0.001

جدول رقم (٨)

الفرق بين الجنسين في فترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
الذكور	535	5.11	1.01			
الإناث	916	5	1.02	2.02	1120	0.044

يتضح مما سبق ذكره من النتائج أن العوامل الوحيدة من تلك التي شملتها الدراسة التي لها علاقة بأداء طلبة كلية الدراسات التجارية هي : نسبة الثانوية العامة . جنس الطالب . التشعيب التجاري والعلمي في الثانوية . لذا يرى الباحثان أنه يمكن استخدام هذه المتغيرات الثلاثة في عملية التنبؤ بأداء الطالب أو الطالبة في كلية الدراسات التجارية. وبالتالي يمكن إدخال هذه العوامل الثلاثة في عملية الانتقاء التي تجريها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في كل فصل دراسي لاختيار الطلبة المستجدين. وإذا علمنا أن الهيئة تستخدم فقط معيار نسبة الثانوية العامة لانتقاء طلبتها، وحتى هذه العملية تتم بصورة غير دقيقة . فمثلا يحدد سنوياً حد أدنى لنسبة الثانوية العامة التي تمكن صاحبها من الدخول لكل كلية على حدة فإننا نلاحظ أن الهيئة تخضع للكثير من الضغوط الاجتماعية والسياسية مما يجعلها تقبل جميع المتقدمين لديها. فتضطر في هذه الحالة إلى توزيع الطلبة الذين لم يستوفوا شروط القبول على الكليات بنسب متفاوتة حسب الأماكن المتوفرة.

التوصيات :

١- يعتقد الباحثان أن هذه الدراسة تمثل نواة لدراسات أخرى مستقبلية في كليات الهيئة المختلفة أو على مستوى الهيئة ككل بحيث تجري دراسات مماثلة لكل قطاع على حدة (قطاع التعليم . قطاع التدريب). وتجدر الإشارة إلى أن إحدى نقاط القوة في هذه الدراسة هي في استخدامها لعينة كبيرة تمثل فعلياً جميع الطلبة الخرجين في كلية الدراسات التجارية للعام ٩٩/٩٨ وعددهم ١٤٥١ طالب وطالبة . وهذا بلاشك يعطي ثقة أكبر في النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

٢- بما أن نتائج البحث قد أعطت مؤشراً قوياً لارتباط نسبة الثانوية بالمعدل التراكمي العام ومعدل التخصص، أي أنه كلما زادت نسبة الثانوية كلما كان الأداء الأكاديمي أفضل. لذا يرى الباحثان أن نسبة القبول الحالية غير كافية للقبول حيث أن أصحاب هذه النسب يتخرجون بمعدلات ضعيفة، مما يمثل مخرجات غير مرغوبة من سوق العمل.

٣- كما يلاحظ أيضاً أن فترة بقاء ذوي النسب الضعيفة في الثانوية تتعدى المتوسط، مما يمثل تكلفة إضافية تتحملها الدولة . بالإضافة إلى شغر مقاعد كان يجب أن تتوفر للطلبة الجدد . الأمر الذي يرى معه الباحثان أن يتم فرض رسوم إضافية في الفصل السادس وما بعده.

٤- بما أن أعداد المقبولين من طلبة الثانوية العامة القسم الأدبي وثانوية المقررات شعبة الإسلاميات والمعهد الديني يمثلون أكثر من ٥٧٪ (حيث بلغ عددهم ٨٣٣ طالب وطالبة من أصل ١٤٥١).

ويعاني هؤلاء أساساً من ضعف في أساسيات الرياضيات الأمر الذي يمثل بالنسبة لهم عائقاً عن اجتياز بعض المقررات في الكلية. لذا يرى الباحثان أن يتم قبولهم وذلك بعد اجتياز هم اختبار مستوى في فصل تمهيدي علاجي.

المراجع العربية :

- أبو علام، ر.، والديب ، ف (1985) القوة التنبؤية لمجموع درجات شهادة الثانوية العامة بأداء الطلبة في الجامعة. المجلة التربوية ، 4 .
- الثبيتي ، ض (1994) . عوامل التنبؤ بدرجات طلاب جامعة أم القرى في مادة التربية العملية. المجلة التربوية ، 9 (34) .
- الخضر ، ع. (1990). التنبؤ بالمعدل التراكمي العام لطلبة كلية التجارة بجامعة الكويت. رسالة ماجستير - جامعة هل - إنجلترا (غير منشورة).
- الصيرفي ، ع. (1998). التنبؤ بالتحصيل الدراسي لطلاب جامعة أم القرى من درجاتهم في الثانوية العامة وبعض المتغيرات الأخرى. مجلة كلية التربية بالزقازيق .7 (3) .
- ناصر ، إ . (1982) . علاقة التحصيل الدراسي ومهنة ولي الأمر بتحصيل الطلبة في الجامعة - دراسة ميدانية. رسالة الخليج العربي .5(3).

المراجع الأجنبية :

- Buckless, F.A.m Lipe, M.G. & Ravenscroft, S.P. (1991). Do gender effects on accounting course performance persist after controlling for general academic aptitude? Issues in Accounting Education, 6 (Fall).
- Carpenter, V.L., Friar, S., & Lipe, M.G. (1993). Evidence on the performance of accounting students : Race, gender, and expectations. Issues in Accounting education, 8 (spring).
- Gist, W.E., Goedde, H. & Ward, B.H. (1996). The influence of mathematical skills and other factors on minority student in principles of accounting. Issues in Accounting Educaiton, 11 (spring).
- Hasselback, J.R., & Reinstein, A. (1995). A proposal for measuring scholarly productivity of accounting faculty. Issues in Accounting Education, 10 (Fall).
- Murphy, D.P. & Stanga, K.G. (1994). The effect of frequent testing in an income tax course: An experiment. Journal of Accounting Education, 12 (winter).
- Revenscroft, S.P. & Buckless, F.A. (1992). The effect of grading policies and student gender on academic performance. Journal of Accounting Education, 10 (spring).
- Sandlin, P.k., & Reeves, T.E. (1993). Admission standards for upper-division accounting course: Their form effectiveness. The Accounting Educatorss' Journal, 5 (spring).

واستخراج السجلات والدفاتر وإعداد التقارير قد تتطلب من مهنة المحاسبة والمراجعة (التدقيق) تعديل إجراءات المراجعة وأساليب دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بما يتفق مع التغيرات التي أحدثتها تلك النظم في وسائل تشغيل البيانات المحاسبية وفي إجراءات الرقابة عليها وفي العلاقات التنظيمية داخل المشروع.

ولا شك إن ظهور البرامج المحاسبية الآلية الكثيرة قد خدمت مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لسرعة استخراج التقارير المحاسبية في أي وقت من أوقات السنة بصورة سريعة مما يساعد إدارة المشاريع إلى اتخاذ القرارات السريعة معتمداً على تلك البيانات الدقيقة المستخرجه من تلك الأنظمة الآلية وبالتالي أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف الموضوعة . كما أن الأنظمة الآلية تساعد المحاسب كثيراً في الرقابة والتدقيق والتأكد من صحة البيانات من خلال نظام مقارنة للبيانات بخلاف النظام اليدوي.

كما إن استخدام الأنظمة الآلية سهلت كثيراً على المدقق الخارجي External Auditor بصورة عامة والمدقق الداخلي Internal Auditor بصورة خاصة في أداء مهامهما في الرقابة والمراجعة . فقد بدأت إدارات التدقيق الداخلي في كثير من الشركات والمؤسسات والجامعات العالمية بإدراج نشاط تدقيق الأنظمة الآلية ضمن هياكلها الوظيفية وبالتالي وضع إجراءات الرقابة على أنشطة الأنظمة الآلية . كما بدأت إدارات التدقيق بالمشاركة بقوة في فرق العمل واللجان المختصة في إختيار الأنظمة الآلية المتعلقة بأنشطة المشروع حيث يقوم بالتأكد من قيام الإدارات بوضع متطلباتها في النظام الآلي وبقبولها من الجهة المعدة للنظام الآلي وقيام تلك الإدارات بإختيار النظام بعد الإنتهاء منه وذلك للتأكد من توافق مخرجات النظام مع متطلبات الإدارات في جهة العمل. كما أن قيام المدقق بالتأكد من وجود مسار التدقيق في النظام الآلي يساعد كثيراً في أداء عمله . ولعل أهم الفوائد المتحصلة بالنسبة للمدقق في المشاركة في فرق العمل هي المعلومات الوفيرة والخبرات الكثيرة في استخدام النظام الالي المعني.

وأود أن أوضح أن استخدام الأنظمة الآلية المحاسبية قد أثر فقط على وسائل تشغيل وتسجيل البيانات المحاسبية وأساليب الرقابة على إعدادها وتشغيلها وطريقة عرضها وطرق مراجعتها الداخلية وإجراءات وضع الضوابط الرقابية على دقة وصحة البيانات فيها . لذا فإن استخدام تلك الأنظمة الآلية في المحاسبة لم تؤثر على معايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد شرف المهنة وآداب سلوكها ومصادر الأدلة والبراهين ومسؤوليات وواجبات المحاسب القانونية في هذا الشأن . بل زادت ذلك من مهام المراجعة والمحاسبة في التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية داخل الأنظمة الآلية. مما تطلب من جهات التدقيق العالمية وضع ضوابط وإجراءات وبرامج تدقيق للرقابة على دقة وصحة وإكتمال البيانات المحاسبية في الأنظمة الآلية . وبالتالي إلى وضع تقسيمات كثيرة كي تسهل عمل المدققين في أداء وتنفيذ أعمالهم ومهامهم.

فقد قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى عدة تقسيمات حسب ما هو مناسب للمدقق وحسب ما هو مناسب للمشروع أو المؤسسة المراد تدقيقها . فعلى سبيل المثال قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى التدقيق حول الكمبيوتر والتدقيق داخل الكمبيوتر . ومن حيث البيانات قسمت إلى (المدخلات Input -

التشغيل Operation - المخرجات (Output) ومن حيث البرامج System Controls - Aplication Controls . بالإضافة إلى ذلك وضعت أيضاً ضوابط رقابية عامة General Controls .

إن من الأدوات المستخدمة في الرقابة والتدقيق بشكل عام وعلى الأنظمة الآلية بشكل خاص وتعتبر من أكثر الأدوات أهمية والمستخدمة في الحصول على المعلومات اللازمة لدراسة إجراءات الرقابة على النظم الالكترونية هي طريقة قائمة الأسئلة وطريقة تحليل خرائط تدفق الأنظمة الآلية وطريقة فحص كشوف الأخطاء .

ولقد ظهرت خلال السنوات السابقة عدة برامج آلية تستخدم من قبل المدقق للتأكد من صحة ودقة وإكتمال البيانات في الأنظمة الآلية وفي فحص كشوف الأخطاء مثل برنامج IDEA وبرنامج ACL مما ساعد المدقق في أداء مهامه الرقابية بصورة سليمة ودقيقة .

أخي القارئ إن تدقيق الأنظمة الآلية ووضع الضوابط الرقابية في حفظ وحماية تلك الأجهزة والبرامج عملية كبيرة وكبيرة جداً خاصة في تنوع الأجهزة والبرامج وكذلك التطور السريع في تلك الأجهزة والبرامج الآلية ومواكبة تلك التطورات يحتاج إلى جهد ووقت كبير . لذا يفترض من المدقق المواكبة الدائمة لتلك التطورات في الأجهزة والأنظمة الآلية من خلال قراءة المجلات المختصة وحضور الدورات التدريبية والمؤتمرات التي تتحدث عن تدقيق الأنظمة الآلية وكذلك الإستفادة من المعلومات والبيانات الكثيرة المتوفرة في شبكة الإنترنت والمحتوية على كثير من برامج وإجراءات التدقيق على كثير من الأنشطة المتعلقة بالأنظمة الآلية .

وعليه فإن مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا أدركت ذلك التحدي وفي عام ١٩٦٩م قامت بتكوين منظمة خاصة غير هادفة للربح أطلق عليها في ذلك الحين اسم اتحاد مراجعي معالجة البيانات الكترونياً EDPAuditors Association وفي عام ١٩٧٦م أعيد تنظيم وتطور أهداف الاتحاد وأعيد تسميته باتحاد رقابة ومراجعة نظم المعلومات The Information Systems Audit and Control Association وقد أنشأ الاتحاد علاقات تنظيمية أو فروعاً له في ١٠٠ دولة ويسعى الاتحاد الآن إلى الاتجاه نحو العالمية من خلال تكوين اتحاد دولي لمراجعي نظم المعلومات . ولقد أصدر الاتحاد عشرة معايير مراجعة عامة أطلق عليها General Standards for Information Systems Auditing كما أصدر الاتحاد تسعة إرشادات لمعايير المراجعة أطلق عليها Statements on Information Systems Standards (ISACF) Statements (1996) فمن الضوابط الرقابية المهمة والأساسية في تدقيق الأنظمة الآلية هي الرقابة على الدخول للغير مصرح لهم والتي تتضمن الرقابة على صلاحيات المستخدمين للأنظمة الآلية .

فقد أجرى معهد المدققين الداخليين IIA دراسة وبحث عن الأمن في الأنظمة الآلية على ٢٤٧ جهة تدقيق وقد تبين من الدراسة أن نسبة ٦١٪ من العينة قد حددوا أن أهم جوانب الخطورة في الأنظمة الآلية هي الدخول للغير المصرح لهم Unauthorized Access . وقد بينت الدراسة أن من أهم الضوابط الرقابية الفعالة لحصر وتقليل تلك المخاطر هي الضوابط الرقابية على الأمن والدخول للغير مصرح لهم Security & Access controls بنسبة ٧٣٪ ثم وضع إجراءات ومعايير وقوانين Policies, Standars & Procedures بنسبة ٧٪ ثم الضوابط الرقابية على الفصل بين الوظائف Segregation of duties

بنسبة ٦٪ . وقد أفاد وأقر الذين شملتهم الدراسة والعينة أن الضوابط الرقابية على الدخول للبيانات والفايلات للغير مصرح لهم هي أفضل ضوابط رقابية وتستخدم بصورة كلية في تقريباً ٦٤٪ من المؤسسات والشركات . وبصورة جزئية في تقريباً ٥٤٪ من تلك الجهات .

إن من أهم الضوابط الرقابية على الأمن والتوصل للغير المصرح لهم هي الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية حيث تعد من الضوابط الرقابية على الدخول المنطقي Logical controls والتي تشتمل على إجراءات توزيع مستويات الصلاحيات واجراءات منح تلك الصلاحيات ومتابعتها في الأنظمة الآلية .

وسوف أقوم في هذه الدراسة بشرح برنامج كامل تقريباً عن الرقابة على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية .

برنامج الرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية :

أود بداية وقبل الدخول في برنامج التدقيق أن أبين أنه يجب الأخذ في الاعتبار الأسئلة الآتية والتي تساعد في تحديد الضوابط الرقابية لدى القيام بأداء التدقيق على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية وهي كالآتي :

- ما هي الأشياء أو المحددات المراد حمايتها؟
- من ماذا نحمي تلك الأشياء أو المحددات ؟
- لماذا نحتاج إلى حماية (تحديد مقدار الخسائر) ؟
- كم من المبالغ التي سوف تصرف لوضع إجراءات الحماية ؟

ولكن قبل البدأ بوضع الضوابط الرقابية يجب تحديد مراكز الخطورة في المنشأه وما هي البيانات الأساسية والمهمة والسرية وهذه لا يتم تحديدها وتقسيمها إلا من قبل ملاك المشروع أو إدارة المنشأة ثم بعد ذلك يتم تحديد البيانات التي يمكن الإطلاع عليها وتحديثها من خلال تحديد مستويات الصلاحيات في التواصل إلى تلك البيانات ومن ثم الأشخاص المصرح لهم بالإطلاع فقط أو الإلغاء أو التحديث كذلك الفايلات التي يمكن تشغيلها .

أسئلة الرقابة :

Control Questionnaire:

كما بينت مسبقاً وفي المقال السابق في العدد رقم ١٩ لمجلة المحاسبون أهمية أسئلة الرقابة في عملية التدقيق والتي تعد من أهم المعدات المستخدمة في التدقيق والمراجعة . ومن هذا المفهوم فإنه لدى إعداد برنامج التدقيق يجب إعداد أولاً أسئلة الرقابة لما لها من الأهمية في توجيه المدقق ومساعدته في أداء عملية التدقيق بصورة سليمة ثم بعد ذلك يقوم المدقق بإعداد برنامج العمل والذي سوف يتم شرحه بعد أسئلة الرقابة ونذكرها كالآتي :

- أهداف التدقيق :

التحقق من مدى توفر الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية في المؤسسة وفي حفظ وحماية بيانات المؤسسة من العبث والتخريب .

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	هل توجد إجراءات أو سياسات في منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية.			
٢	هل يوجد مراقب للنظام في الدائرة المعنية.			
٣	هل يوجد مراقب للنظام في دائرة تكنولوجيا المعلومات.			
٤	هل يتم التنسيق بينهما فيما يتعلق بالجوانب الفنية.			
٥	هل يوجد وصف وظيفي ومهام عمل لكل مراقب نظام.			
٦	هل إطلع مراقب النظام على وصفه الوظيفي ومهام عمله.			
٧	هل يتم منح الصلاحيات للمستخدمين عن طريق كتب مرسلة من الدوائر المعنية.			
٨	هل يتم تقييم الطلبات من مراقب النظام ومن ثم أخذ الموافقة عليها من قبل الجهات المسؤولة.			
٩	هل يوجد سجل خاص لهذا الطلبات.			
١٠	هل الغير مصرح لهم يستطيعون التوصل إلى الكود السري للفايلات والأدلة للنظام.			
١١	هل توجد مستويات للصلاحيات حسب المهام أو المسميات الوظيفية.			
١٢	هل توجد أجهزة مساعدة تقيد الدخول إلى النظام مثل المفاتيح أو الإشارة.			
١٣	هل يوجد لكل مستخدم ID وكود سري Password .			
١٤	هل عدد خانات Password أكثر من ٦ خانات.			
١٥	ما هي البرامج المستخدمة كضوابط رقابية. لتقييد الدخول والتوصل من قبل المستخدمين للنظام إلى البيانات والفايلات.			

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١٦	هل يطلب من المستخدمين تغيير الكود السري دورياً وكيف يتم إلزامهم بذلك.			
١٧	هل الشاشات تتوقف اتوماتيكياً عن العمل من الاستخدام السيء والمحاولات الخاطئة.			
١٨	هل الرقم السري معلوم لنفس المستخدم فقط ولا يوجد أي برنامج يستطيع من خلاله أي مستخدم أن يتوصل للأكواد السرية للمستخدمين.			
١٩	كيف يقوم النظام بتقييد ومنع الغير مصرح لهم بالتوصل إلى فايلات وبيانات النظام.			
٢٠	هل يوجد سجل لأنشطة المستخدم History Log داخل النظام يوضح فيه الوقت والتاريخ ، وهوية المستخدم ، هوية الشاشة ،أو موقعها ، الفايلات والقوائم التي تم استخدامها.			
٢١	هل توجد ضوابط رقابية أو اجراءات على منح الصلاحيات حسب (إدخال – تعديل – إلغاء – إضافة).			
٢٢	هل يتم تسجيل وفحص أنشطة مراقب النظام أو المستخدم الرئيسي.			
٢٣	هل توجد اجراءات لإزالة وإلغاء أو تعديل صلاحيات المستخدم من النظام في حالة انتقاله إلى موقع آخر في نفس المؤسسة أو في حالة إنتهاء خدماته من المؤسسة.			
٢٤	إذا وجدت هل يتم التأكد من آخر أنشطة (شهر مثلاً) قام بها المستخدم وذلك منعاً للتخريب أو العبث.			
٢٥	ما هي المهام الفعلية التي يقوم بها مراقب النظام.			
٢٦	هل يتم مراقبة الشاشات التي تترك دون استخدام فترة من الزمن ويتم رفع تقرير بذلك.			

برنامج التدقيق : برنامج العمل والمتعلق بتلك دقة وصحة وإكتمال برنامج عمله .

بعد إعداد أسئلة الرقابة على الأسئلة وذلك لمساعدة المدقق في وإليكم أدناه برنامج العمل على منح الصلاحيات لمستخدمين تنظيم خطواته وإجراءاته في أداء النحو الآتي :

الأنظمة الآلية فإنه يتطلب وضع عملية التدقيق وبالتالي إلى **برنامج التدقيق :**

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	احصل على الهيكل الوظيفي للدوائر المعنية بالأنظمة الآلية وتأكد من وجود وظيفة مراقب النظام فيها ووجود وصف وظيفي لمهام ومسؤوليات الوظيفة.			
٢	تأكد من وجود إجراءات وسياسات مكتوبة لمهام عمل مراقبي الأنظمة الآلية.			
٣	تأكد من وجود تلك المهام لدى مراقب النظام نفسه.			
٤	قم بمقابلة أحد مراقبي الأنظمة الآلية أو أحد المختصين بمراقبة أمن النظام للتأكد من مدى فهمهم للسياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الإلتزام بها.			
٥	تأكد من وجود تنسيق حسب الإجراءات المكتوبة بين مراقبي النظام في الدائرة المعنية ودائرة تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بمنح ID , Password.			
٦	تأكد من وجود إجراءات رقابية بإزالة وإلغاء المستخدم من النظام في حالة إنتهاء خدمته			

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	من المؤسسة أو لإنتقاله إلى موقع آخر أو في تعديل صلاحياته.			
٧	احصل على سجل لتلك الإجراءات واختار عينة منه وقم بفحصها للتأكد من إزالة وإلغاء أو تغيير صلاحية المستخدم.			
٨	تأكد من وجود إجراءات مكتوبة بشأن منح الصلاحيات والموافقات للمستخدمين (إدخال - ترحيل - إلغاء - تغيير - استعراض).			
٩	احصل على سجل طلبات إدخال المستخدمين في النظام وتأكد من وجود موافقة مسبقة من المسؤولين قبل إجراء اللازم من مراقب النظام.			
١٠	احصل على عينة من الطلبات وقم بتقييم الصلاحيات مع الوصف الوظيفي للمستخدم الممنوحة له وتأكد من الآتي : - كل مستخدم لديه Code خاص به. - يتم تغيير Password دورياً. - تم منحهم الصلاحيات حسب احتياجاتهم الوظيفية.			
١١	افحص وتأكد من أن الشاشات تغلق اتوماتيكياً بعد الآتي : - تركها لمدة معينة حسب آخر استخدام. - محاولات متعددة من الدخول الخاطيء.			
١٢	فيما يتعلق بأنشطة المستخدم الرئيسي من خلال النظام احصل على كشف بتلك الأنشطة خلال فترة معينة ثم تأكد من الآتي : - حدد الشاشات التي استخدمها وهل مصرح له بالدخول فيها. - هل يتم متابعة تلك الأنشطة من قبل			

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	جهة رقابية. - هل يتم رفع تقارير بهذه الأنشطة إلى			
١٣	المسؤول المختص.			
١٤	احصل على سجل حركة الأنشطة Histort Log لمستخدمي النظام ثم اختار عينة من المستخدمين للتأكد من أن الأنشطة التي تعمل هي المصرح لهم بها.			
١٥	تأكد من أن الإدارة تراقب وتواجع السجل دورياً (الدائرة المعنية بالنظام/ تكولوجيا المعلومات/ الإدارة العليا).			
١٦	احصل على عينة من بعض المستخدمين للنظام والذين انتهت خدمتهم من المنشأة ثم تأكد من إزلتهم من النظام الآلي.			
١٧	احصل على عينة من مستخدمي النظام والذين خرجوا في إجازة سنوية ثم احصل على كشف لنشاط هؤلاء المستخدمين Histort Log لنفس فترة الإجازة وتأكد من عدم دخوله في النظام خلال تلك الفترة أو استخدام من شخص آخر.			
١٨	اختار عينة من بعض المستخدمين الذين تم انتقالهم إلى موقع آخر في المنشأة وتأكد من تغيير أو إزالة الصلاحيات لديهم.			
	تأكد من وجود تعليمات أمنية عن كيفية المحافظة على سرية الكود السري Password من خلال النظام أو معلقة على لوحة الإعلانات (عدم كتابة الكود السري في جهاز PC ، عدم كتابة الكود باسم المستخدم أو تاريخ الميلاد أو ..).			

أخي القاريء :

في الختام أرجو أني قد وفقت في هذه العجالة في عرض وشرح برنامج التدقيق والرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية . وهو برنامج بسيط وجاهز يستطيع أي مدقق داخلي أو أي مراقب لأمن الأنظمة الآلية من القيام به مما يساعده بأداء برنامجه بصورة سليمة ودقيقة .

المراجع :

- مجلة المحاسبون العدد العاشر مايو ١٩٩٨ .
- الرقابة والمراجعة الداخلية د. عبد الفتاح محمد الصحن
- د. محمد السيد سرايا
- Systems Auditability & Control - IIA - .

زيادة التدخل الحكومي والتوسع في الإنفاق العام ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تعد أفضل طريقة - إن لم تكن الطريقة الوحيدة - لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة.

التكوين الرأسمالي في الفكر الإقتصادي :

نالت ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي اهتماماً كبيراً في الفكر الإقتصادي ، نتج هذا الإهتمام من تغير توجه النظرة نحو أهمية دور الحكومة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، فإزدادت بذلك أهمية الإنفاق العام بإعتباره أحد الأدوات الرئيسية الهامة التي تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي . وفي هذا الصدد قدم لنا الفكر الإقتصادي تفسيراً لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي وبيان أسبابها . ويعد كل من الإقتصادي الألماني - Wagner 1917) (1835 وتحليل Peacock Wiseman من أوئل الأهتمامات بدراسة هذه الظاهرة في ألمانيا وأمريكا واليابان وعدد كبير من دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر . فقد أشار « قانون فاجنر Wagner's Law » إلى علاقة التبعية بين النمو الإقتصادي وبين نمو النشاط الحكومي . وترتب علي ذلك أن زاد حجم القطاع العام وبالتالي الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الإقتصادي . هذا النمو في الإنفاق يرجع إلي مجموعة من الإعتبارات التي تشتمل علي ازدياد وتوسع الوظائف التقليدية للحكومة واتساع وزيادة نشاط وتدخل الحكومة الإقتصادي والإجتماعي والعمل علي رفع كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية المتوفرة في الإقتصاد . فضلاً عن ذلك يؤكد Wagner على أن النمو الإقتصادي يترتب عليه زيادة في مستوي الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وبالتالي يزداد طلبهم على الخدمات والسلع العامة حيث ترتفع المرونة الدخيلة للطلب علي خدمات الرفاهية الإجتماعية بإعتبارها خدمات مرغوب فيها .

وقد تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتغيرت النظرة نحو الإنفاق الحكومي كأداة للتأثير علي النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، وخاصة بعد أن اتسم الدور التنموي للحكومة بالشمولية والاتساع يهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل وتحسين الأداء

الإقتصادي ووضع مسار دائم للنمو من خلال تحقيق الاستقرار Stabilization والسيطرة Control والضبط Regulation للنشاط الإقتصادي وتوفير السلع والخدمات العامة .

ويعتبر مقدار ما تنفقه الحكومة على القطاعات المختلفة للتنمية وإنتاجية هذا الإنفاق ومساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على حجم الدور التنموي والمتوقع للحكومة القيام به . وبناء علي ذلك فقد ركزت استراتيجيات التنمية والخطط الإقتصادية والإجتماعية فى المراحل المبكرة للتنمية على التوسع في الإنفاق على قطاعات البنية الأساسية ومشروعاتها . فضلاً عن بروز الأهتمام بمجالات أساسية في تنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة وتوفير الغذاء والخدمات الأساسية .

ولذلك اهتمت دراسات النمو في الإقتصادات المختلفة ، المتقدمة والنامية ، ببحث العلاقة بين نمو الإنفاق الإستثماري الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي .

بصفة عامة ، يشير استمرار زيادة معدل الإنفاق الاستثماري الحكومي إلي تزايد الأهمية النسبية للاستثمار الحكومي كجزء من الناتج المحلي . وهذه ظاهرة تتسم بها الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء . فتشير الدراسات إلى أن نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلي الناتج المحلي في الولايات المتحدة تراوحت ما بين 7% و 32% منذ الحرب العالمية الأولي ، مما يعني أن الحجم النسبي للقطاع العام قد تضاعف أربع مرات تقريباً خلال فترة ثمانية عقود ، وكذلك في بريطانيا تراوحت هذه النسبة بين 12% و 49% خلال الفترة (1910 - 1974) ، أي تضاعف الأهمية النسبية للقطاع العام في بريطانيا بمقدار أربعة أضعاف ما كانت عليه في بداية الفترة المشار إليها (Musgrave ، 1989) .

قياس أثر التكوين الرأسمالي علي التنمية :

تعتبر العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشكل عام سواء كان ذات طبيعة جارية أم رأسمالية والنمو الإقتصادي من أهم العلاقات التي تهم صانعي السياسة الإقتصادية ، وقد شغلت هذه العلاقة الباحثين والمنظرين في مجالات النمو والتنمية ، إلا أن البحث التجريبي لهذه العلاقة وخاصة في حالة الإقتصادات النامية كان ضئيلاً ، وفي أغلب الأحوال وصل الباحثون إلي استنتاجات متضاربة ربما بسبب عدم المعرفة الكاملة بمحددات عملية النمو ومحددات التوسع الإقتصادي .

ومن الدراسات المبكرة في هذا الصدد دراسة Denysson لنماذج النمو والذي حدد فيه أربعة مصادر للنمو ، تتمثل في : (١) النمو في رأس المال المادي ، (٢) النمو في رأس المال البشري (٣) والتحسينات في البنية الهيكلية (٤) والتغير في كفاءة استخدام الموارد . فضلاً عن ذلك ، في دراساتهم لتجربة الإقتصادات النامية أكد كثير من الباحثين على أهمية درجة انفتاح الاقتصاد علي الخارج وذلك لما تمارسه معدلات النمو في الصادرات ومعدلات التبادل التجاري من آثار هامة علي النمو في الإقتصاد ، إلا أن المشكلة

جدول رقم (٧)

الفرق في الأداء الأكاديمي ونسبة الثانوية وفترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
نسبة الثانوية	1451	65.67	7.38	339	1450	0.001
المعدل التراكمي	1451	2.49	0.65	146	1450	0.001
فترة البقاء	1450	5.04	1.02	189	1449	0.001

جدول رقم (٨)

الفرق بين الجنسين في فترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
الذكور	535	5.11	1.01			
الإناث	916	5	1.02	2.02	1120	0.044

يتضح مما سبق ذكره من النتائج أن العوامل الوحيدة من تلك التي شملتها الدراسة التي لها علاقة بأداء طلبة كلية الدراسات التجارية هي : نسبة الثانوية العامة . جنس الطالب . التشعيب التجاري والعلمي في الثانوية . لذا يرى الباحثان أنه يمكن استخدام هذه المتغيرات الثلاثة في عملية التنبؤ بأداء الطالب أو الطالبة في كلية الدراسات التجارية. وبالتالي يمكن إدخال هذه العوامل الثلاثة في عملية الانتقاء التي تجريها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في كل فصل دراسي لاختيار الطلبة المستجدين. وإذا علمنا أن الهيئة تستخدم فقط معيار نسبة الثانوية العامة لانتقاء طلبتها، وحتى هذه العملية تتم بصورة غير دقيقة . فمثلا يحدد سنوياً حد أدنى لنسبة الثانوية العامة التي تمكن صاحبها من الدخول لكل كلية على حدة فإننا نلاحظ أن الهيئة تخضع للكثير من الضغوط الاجتماعية والسياسية مما يجعلها تقبل جميع المتقدمين لديها. فتضطر في هذه الحالة إلى توزيع الطلبة الذين لم يستوفوا شروط القبول على الكليات بنسب متفاوتة حسب الأماكن المتوفرة.

التوصيات :

١- يعتقد الباحثان أن هذه الدراسة تمثل نواة لدراسات أخرى مستقبلية في كليات الهيئة المختلفة أو على مستوى الهيئة ككل بحيث تجري دراسات مماثلة لكل قطاع على حدة (قطاع التعليم . قطاع التدريب). وتجدر الإشارة إلى أن إحدى نقاط القوة في هذه الدراسة هي في استخدامها لعينة كبيرة تمثل فعلياً جميع الطلبة الخرجين في كلية الدراسات التجارية للعام ٩٩/٩٨ وعددهم ١٤٥١ طالب وطالبة . وهذا بلاشك يعطي ثقة أكبر في النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

٢- بما أن نتائج البحث قد أعطت مؤشراً قوياً لارتباط نسبة الثانوية بالمعدل التراكمي العام ومعدل التخصص، أي أنه كلما زادت نسبة الثانوية كلما كان الأداء الأكاديمي أفضل. لذا يرى الباحثان أن نسبة القبول الحالية غير كافية للقبول حيث أن أصحاب هذه النسب يتخرجون بمعدلات ضعيفة، مما يمثل مخرجات غير مرغوبة من سوق العمل.

٣- كما يلاحظ أيضاً أن فترة بقاء ذوي النسب الضعيفة في الثانوية تتعدى المتوسط، مما يمثل تكلفة إضافية تتحملها الدولة . بالإضافة إلى شغر مقاعد كان يجب أن تتوفر للطلبة الجدد . الأمر الذي يرى معه الباحثان أن يتم فرض رسوم إضافية في الفصل السادس وما بعده.

٤- بما أن أعداد المقبولين من طلبة الثانوية العامة القسم الأدبي وثانوية المقررات شعبة الإسلاميات والمعهد الديني يمثلون أكثر من ٥٧٪ (حيث بلغ عددهم ٨٣٣ طالب وطالبة من أصل ١٤٥١).

ويعاني هؤلاء أساساً من ضعف في أساسيات الرياضيات الأمر الذي يمثل بالنسبة لهم عائقاً عن اجتياز بعض المقررات في الكلية. لذا يرى الباحثان أن يتم قبولهم وذلك بعد اجتياز هم اختبار مستوى في فصل تمهيدي علاجي.

المراجع العربية :

- أبو علام، ر.، والديب ، ف (1985) القوة التنبؤية لمجموع درجات شهادة الثانوية العامة بأداء الطلبة في الجامعة. المجلة التربوية ، 4 .
- الثبيتي ، ض (1994) . عوامل التنبؤ بدرجات طلاب جامعة أم القرى في مادة التربية العملية. المجلة التربوية ، 9 (34) .
- الخضر ، ع. (1990). التنبؤ بالمعدل التراكمي العام لطلبة كلية التجارة بجامعة الكويت. رسالة ماجستير - جامعة هل - إنجلترا (غير منشورة).
- الصيرفي ، ع. (1998). التنبؤ بالتحصيل الدراسي لطلاب جامعة أم القرى من درجاتهم في الثانوية العامة وبعض المتغيرات الأخرى. مجلة كلية التربية بالزقازيق .7 (3) .
- ناصر ، إ . (1982) . علاقة التحصيل الدراسي ومهنة ولي الأمر بتحصيل الطلبة في الجامعة - دراسة ميدانية. رسالة الخليج العربي .5(3).

المراجع الأجنبية :

- Buckless, F.A.m Lipe, M.G. & Ravenscroft, S.P. (1991). Do gender effects on accounting course performance persist after controlling for general academic aptitude? Issues in Accounting Education, 6 (Fall).
- Carpenter, V.L., Friar, S., & Lipe, M.G. (1993). Evidence on the performance of accounting students : Race, gender, and expectations. Issues in Accounting education, 8 (spring).
- Gist, W.E., Goedde, H. & Ward, B.H. (1996). The influence of mathematical skills and other factors on minority student in principles of accounting. Issues in Accounting Educaiton, 11 (spring).
- Hasselback, J.R., & Reinstein, A. (1995). A proposal for measuring scholarly productivity of accounting faculty. Issues in Accounting Education, 10 (Fall).
- Murphy, D.P. & Stanga, K.G. (1994). The effect of frequent testing in an income tax course: An experiment. Journal of Accounting Education, 12 (winter).
- Revenscroft, S.P. & Buckless, F.A. (1992). The effect of grading policies and student gender on academic performance. Journal of Accounting Education, 10 (spring).
- Sandlin, P.k., & Reeves, T.E. (1993). Admission standards for upper-division accounting course: Their form effectiveness. The Accounting Educatorss' Journal, 5 (spring).

واستخراج السجلات والدفاتر وإعداد التقارير قد تتطلب من مهنة المحاسبة والمراجعة (التدقيق) تعديل إجراءات المراجعة وأساليب دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بما يتفق مع التغيرات التي أحدثتها تلك النظم في وسائل تشغيل البيانات المحاسبية وفي إجراءات الرقابة عليها وفي العلاقات التنظيمية داخل المشروع.

ولا شك إن ظهور البرامج المحاسبية الآلية الكثيرة قد خدمت مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لسرعة استخراج التقارير المحاسبية في أي وقت من أوقات السنة بصورة سريعة مما يساعد إدارة المشاريع إلى اتخاذ القرارات السريعة معتمداً على تلك البيانات الدقيقة المستخرجه من تلك الأنظمة الآلية وبالتالي أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف الموضوعة . كما أن الأنظمة الآلية تساعد المحاسب كثيراً في الرقابة والتدقيق والتأكد من صحة البيانات من خلال نظام مقارنة للبيانات بخلاف النظام اليدوي.

كما إن استخدام الأنظمة الآلية سهلت كثيراً على المدقق الخارجي External Auditor بصورة عامة والمدقق الداخلي Internal Auditor بصورة خاصة في أداء مهامهما في الرقابة والمراجعة . فقد بدأت إدارات التدقيق الداخلي في كثير من الشركات والمؤسسات والجامعات العالمية بإدراج نشاط تدقيق الأنظمة الآلية ضمن هياكلها الوظيفية وبالتالي وضع إجراءات الرقابة على أنشطة الأنظمة الآلية . كما بدأت إدارات التدقيق بالمشاركة بقوة في فرق العمل واللجان المختصة في إختيار الأنظمة الآلية المتعلقة بأنشطة المشروع حيث يقوم بالتأكد من قيام الإدارات بوضع متطلباتها في النظام الآلي وبقبولها من الجهة المعدة للنظام الآلي وقيام تلك الإدارات بإختيار النظام بعد الإنتهاء منه وذلك للتأكد من توافق مخرجات النظام مع متطلبات الإدارات في جهة العمل. كما أن قيام المدقق بالتأكد من وجود مسار التدقيق في النظام الآلي يساعد كثيراً في أداء عمله . ولعل أهم الفوائد المتحصلة بالنسبة للمدقق في المشاركة في فرق العمل هي المعلومات الوفيرة والخبرات الكثيرة في استخدام النظام الالي المعني.

وأود أن أوضح أن استخدام الأنظمة الآلية المحاسبية قد أثر فقط على وسائل تشغيل وتسجيل البيانات المحاسبية وأساليب الرقابة على إعدادها وتشغيلها وطريقة عرضها وطرق مراجعتها الداخلية وإجراءات وضع الضوابط الرقابية على دقة وصحة البيانات فيها . لذا فإن استخدام تلك الأنظمة الآلية في المحاسبة لم تؤثر على معايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد شرف المهنة وآداب سلوكها ومصادر الأدلة والبراهين ومسؤوليات وواجبات المحاسب القانونية في هذا الشأن . بل زادت ذلك من مهام المراجعة والمحاسبة في التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية داخل الأنظمة الآلية. مما تطلب من جهات التدقيق العالمية وضع ضوابط وإجراءات وبرامج تدقيق للرقابة على دقة وصحة وإكتمال البيانات المحاسبية في الأنظمة الآلية . وبالتالي إلى وضع تقسيمات كثيرة كي تسهل عمل المدققين في أداء وتنفيذ أعمالهم ومهامهم.

فقد قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى عدة تقسيمات حسب ما هو مناسب للمدقق وحسب ما هو مناسب للمشروع أو المؤسسة المراد تدقيقها . فعلى سبيل المثال قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى التدقيق حول الكمبيوتر والتدقيق داخل الكمبيوتر . ومن حيث البيانات قسمت إلى (المدخلات Input -

التشغيل Operation - المخرجات (Output) ومن حيث البرامج System Controls - Aplication Controls . بالإضافة إلى ذلك وضعت أيضاً ضوابط رقابية عامة General Controls .

إن من الأدوات المستخدمة في الرقابة والتدقيق بشكل عام وعلى الأنظمة الآلية بشكل خاص وتعتبر من أكثر الأدوات أهمية والمستخدمة في الحصول على المعلومات اللازمة لدراسة إجراءات الرقابة على النظم الالكترونية هي طريقة قائمة الأسئلة وطريقة تحليل خرائط تدفق الأنظمة الآلية وطريقة فحص كشوف الأخطاء .

ولقد ظهرت خلال السنوات السابقة عدة برامج آلية تستخدم من قبل المدقق للتأكد من صحة ودقة وإكتمال البيانات في الأنظمة الآلية وفي فحص كشوف الأخطاء مثل برنامج IDEA وبرنامج ACL مما ساعد المدقق في أداء مهامه الرقابية بصورة سليمة ودقيقة .

أخي القارئ إن تدقيق الأنظمة الآلية ووضع الضوابط الرقابية في حفظ وحماية تلك الأجهزة والبرامج عملية كبيرة وكبيرة جداً خاصة في تنوع الأجهزة والبرامج وكذلك التطور السريع في تلك الأجهزة والبرامج الآلية ومواكبة تلك التطورات يحتاج إلى جهد ووقت كبير . لذا يفترض من المدقق المواكبة الدائمة لتلك التطورات في الأجهزة والأنظمة الآلية من خلال قراءة المجلات المختصة وحضور الدورات التدريبية والمؤتمرات التي تتحدث عن تدقيق الأنظمة الآلية وكذلك الإستفادة من المعلومات والبيانات الكثيرة المتوفرة في شبكة الإنترنت والمحتوية على كثير من برامج وإجراءات التدقيق على كثير من الأنشطة المتعلقة بالأنظمة الآلية .

وعليه فإن مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا أدركت ذلك التحدي وفي عام ١٩٦٩م قامت بتكوين منظمة خاصة غير هادفة للربح أطلق عليها في ذلك الحين اسم اتحاد مراجعي معالجة البيانات الكترونياً EDPAuditors Association وفي عام ١٩٧٦م أعيد تنظيم وتطور أهداف الاتحاد وأعيد تسميته باتحاد رقابة ومراجعة نظم المعلومات The Information Systems Audit and Control Association وقد أنشأ الاتحاد علاقات تنظيمية أو فروعاً له في ١٠٠ دولة ويسعى الاتحاد الآن إلى الاتجاه نحو العالمية من خلال تكوين اتحاد دولي لمراجعي نظم المعلومات . ولقد أصدر الاتحاد عشرة معايير مراجعة عامة أطلق عليها General Standards for Information Systems Auditing كما أصدر الاتحاد تسعة إرشادات لمعايير المراجعة أطلق عليها Statements on Information Systems Standards (ISACF) Statements (1996) فمن الضوابط الرقابية المهمة والأساسية في تدقيق الأنظمة الآلية هي الرقابة على الدخول للغير مصرح لهم والتي تتضمن الرقابة على صلاحيات المستخدمين للأنظمة الآلية .

فقد أجرى معهد المدققين الداخليين IIA دراسة وبحث عن الأمن في الأنظمة الآلية على ٢٤٧ جهة تدقيق وقد تبين من الدراسة أن نسبة ٦١٪ من العينة قد حددوا أن أهم جوانب الخطورة في الأنظمة الآلية هي الدخول للغير المصرح لهم Unauthorized Access . وقد بينت الدراسة أن من أهم الضوابط الرقابية الفعالة لحصر وتقليل تلك المخاطر هي الضوابط الرقابية على الأمن والدخول للغير مصرح لهم Security & Access controls بنسبة ٧٣٪ ثم وضع إجراءات ومعايير وقوانين Policies, Standars & Procedures بنسبة ٧٪ ثم الضوابط الرقابية على الفصل بين الوظائف Segregation of duties

بنسبة ٦٪ . وقد أفاد وأقر الذين شملتهم الدراسة والعينة أن الضوابط الرقابية على الدخول للبيانات والفايلات للغير مصرح لهم هي أفضل ضوابط رقابية وتستخدم بصورة كلية في تقريباً ٦٤٪ من المؤسسات والشركات . وبصورة جزئية في تقريباً ٥٤٪ من تلك الجهات .

إن من أهم الضوابط الرقابية على الأمن والتوصل للغير المصرح لهم هي الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية حيث تعد من الضوابط الرقابية على الدخول المنطقي Logical controls والتي تشتمل على إجراءات توزيع مستويات الصلاحيات واجراءات منح تلك الصلاحيات ومتابعتها في الأنظمة الآلية .

وسوف أقوم في هذه الدراسة بشرح برنامج كامل تقريباً عن الرقابة على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية .

برنامج الرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية :

أود بداية وقبل الدخول في برنامج التدقيق أن أبين أنه يجب الأخذ في الاعتبار الأسئلة الآتية والتي تساعد في تحديد الضوابط الرقابية لدى القيام بأداء التدقيق على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية وهي كالآتي :

- ما هي الأشياء أو المحددات المراد حمايتها؟
- من ماذا نحمي تلك الأشياء أو المحددات ؟
- لماذا نحتاج إلى حماية (تحديد مقدار الخسائر) ؟
- كم من المبالغ التي سوف تصرف لوضع إجراءات الحماية ؟

ولكن قبل البدأ بوضع الضوابط الرقابية يجب تحديد مراكز الخطورة في المنشأه وما هي البيانات الأساسية والمهمة والسرية وهذه لا يتم تحديدها وتقسيمها إلا من قبل ملاك المشروع أو إدارة المنشأة ثم بعد ذلك يتم تحديد البيانات التي يمكن الإطلاع عليها وتحديثها من خلال تحديد مستويات الصلاحيات في التواصل إلى تلك البيانات ومن ثم الأشخاص المصرح لهم بالإطلاع فقط أو الإلغاء أو التحديث كذلك الفايلات التي يمكن تشغيلها .

أسئلة الرقابة :

Control Questionnaire:

كما بينت مسبقاً وفي المقال السابق في العدد رقم ١٩ لمجلة المحاسبون أهمية أسئلة الرقابة في عملية التدقيق والتي تعد من أهم المعدات المستخدمة في التدقيق والمراجعة . ومن هذا المفهوم فإنه لدى إعداد برنامج التدقيق يجب إعداد أولاً أسئلة الرقابة لما لها من الأهمية في توجيه المدقق ومساعدته في أداء عملية التدقيق بصورة سليمة ثم بعد ذلك يقوم المدقق بإعداد برنامج العمل والذي سوف يتم شرحه بعد أسئلة الرقابة ونذكرها كالآتي :

- أهداف التدقيق :

التحقق من مدى توفر الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية في المؤسسة وفي حفظ وحماية بيانات المؤسسة من العبث والتخريب .

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	هل توجد إجراءات أو سياسات في منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية.			
٢	هل يوجد مراقب للنظام في الدائرة المعنية.			
٣	هل يوجد مراقب للنظام في دائرة تكنولوجيا المعلومات.			
٤	هل يتم التنسيق بينهما فيما يتعلق بالجوانب الفنية.			
٥	هل يوجد وصف وظيفي ومهام عمل لكل مراقب نظام.			
٦	هل إطلع مراقب النظام على وصفه الوظيفي ومهام عمله.			
٧	هل يتم منح الصلاحيات للمستخدمين عن طريق كتب مرسلة من الدوائر المعنية.			
٨	هل يتم تقييم الطلبات من مراقب النظام ومن ثم أخذ الموافقة عليها من قبل الجهات المسؤولة.			
٩	هل يوجد سجل خاص لهذا الطلبات.			
١٠	هل الغير مصرح لهم يستطيعون التوصل إلى الكود السري للفايلات والأدلة للنظام.			
١١	هل توجد مستويات للصلاحيات حسب المهام أو المسميات الوظيفية.			
١٢	هل توجد أجهزة مساعدة تقيد الدخول إلى النظام مثل المفاتيح أو الإشارة.			
١٣	هل يوجد لكل مستخدم ID وكود سري Password .			
١٤	هل عدد خانات Password أكثر من ٦ خانات.			
١٥	ما هي البرامج المستخدمة كضوابط رقابية. لتقييد الدخول والتوصل من قبل المستخدمين للنظام إلى البيانات والفايلات.			

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١٦	هل يطلب من المستخدمين تغيير الكود السري دورياً وكيف يتم إلزامهم بذلك.			
١٧	هل الشاشات تتوقف اتوماتيكياً عن العمل من الاستخدام السيء والمحاولات الخاطئة.			
١٨	هل الرقم السري معلوم لنفس المستخدم فقط ولا يوجد أي برنامج يستطيع من خلاله أي مستخدم أن يتوصل للأكواد السرية للمستخدمين.			
١٩	كيف يقوم النظام بتقييد ومنع الغير مصرح لهم بالتوصل إلى فايلات وبيانات النظام.			
٢٠	هل يوجد سجل لأنشطة المستخدم History Log داخل النظام يوضح فيه الوقت والتاريخ ، وهوية المستخدم ، هوية الشاشة ،أو موقعها ، الفايلات والقوائم التي تم استخدامها.			
٢١	هل توجد ضوابط رقابية أو اجراءات على منح الصلاحيات حسب (إدخال – تعديل – إلغاء – إضافة).			
٢٢	هل يتم تسجيل وفحص أنشطة مراقب النظام أو المستخدم الرئيسي.			
٢٣	هل توجد اجراءات لإزالة وإلغاء أو تعديل صلاحيات المستخدم من النظام في حالة انتقاله إلى موقع آخر في نفس المؤسسة أو في حالة إنتهاء خدماته من المؤسسة.			
٢٤	إذا وجدت هل يتم التأكد من آخر أنشطة (شهر مثلاً) قام بها المستخدم وذلك منعاً للتخريب أو العبث.			
٢٥	ما هي المهام الفعلية التي يقوم بها مراقب النظام.			
٢٦	هل يتم مراقبة الشاشات التي تترك دون استخدام فترة من الزمن ويتم رفع تقرير بذلك.			

برنامج التدقيق : برنامج العمل والمتعلق بتلك دقة وصحة وإكتمال برنامج عمله .

بعد إعداد أسئلة الرقابة على الأسئلة وذلك لمساعدة المدقق في وإليكم أدناه برنامج العمل على منح الصلاحيات لمستخدمين تنظيم خطواته وإجراءاته في أداء النحو الآتي :

الأنظمة الآلية فإنه يتطلب وضع عملية التدقيق وبالتالي إلى **برنامج التدقيق :**

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	احصل على الهيكل الوظيفي للدوائر المعنية بالأنظمة الآلية وتأكد من وجود وظيفة مراقب النظام فيها ووجود وصف وظيفي لمهام ومسؤوليات الوظيفة.			
٢	تأكد من وجود إجراءات وسياسات مكتوبة لمهام عمل مراقبي الأنظمة الآلية.			
٣	تأكد من وجود تلك المهام لدى مراقب النظام نفسه.			
٤	قم بمقابلة أحد مراقبي الأنظمة الآلية أو أحد المختصين بمراقبة أمن النظام للتأكد من مدى فهمهم للسياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الإلتزام بها.			
٥	تأكد من وجود تنسيق حسب الإجراءات المكتوبة بين مراقبي النظام في الدائرة المعنية ودائرة تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بمنح ID , Password.			
٦	تأكد من وجود إجراءات رقابية بإزالة وإلغاء المستخدم من النظام في حالة إنتهاء خدمته			

ويعاني هؤلاء أساساً من ضعف في أساسيات الرياضيات الأمر الذي يمثل بالنسبة لهم عائقاً عن اجتياز بعض المقررات في الكلية. لذا يرى الباحثان أن يتم قبولهم وذلك بعد اجتياز هم اختبار مستوى في فصل تمهيدي علاجي.

المراجع العربية :

- أبو علام، ر.، والديب ، ف (1985) القوة التنبؤية لمجموع درجات شهادة الثانوية العامة بأداء الطلبة في الجامعة. المجلة التربوية ، 4 .
- الثبيتي ، ض (1994) . عوامل التنبؤ بدرجات طلاب جامعة أم القرى في مادة التربية العملية. المجلة التربوية ، 9 (34) .
- الخضر ، ع. (1990). التنبؤ بالمعدل التراكمي العام لطلبة كلية التجارة بجامعة الكويت. رسالة ماجستير - جامعة هل - إنجلترا (غير منشورة).
- الصيرفي ، ع. (1998). التنبؤ بالتحصيل الدراسي لطلاب جامعة أم القرى من درجاتهم في الثانوية العامة وبعض المتغيرات الأخرى. مجلة كلية التربية بالزقازيق .7 (3) .
- ناصر ، إ . (1982) . علاقة التحصيل الدراسي ومهنة ولي الأمر بتحصيل الطلبة في الجامعة - دراسة ميدانية. رسالة الخليج العربي .5(3).

المراجع الأجنبية :

- Buckless, F.A.m Lipe, M.G. & Ravenscroft, S.P. (1991). Do gender effects on accounting course performance persist after controlling for general academic aptitude? Issues in Accounting Education, 6 (Fall).
- Carpenter, V.L., Friar, S., & Lipe, M.G. (1993). Evidence on the performance of accounting students : Race, gender, and expectations. Issues in Accounting education, 8 (spring).
- Gist, W.E., Goedde, H. & Ward, B.H. (1996). The influence of mathematical skills and other factors on minority student in principles of accounting. Issues in Accounting Educaiton, 11 (spring).
- Hasselback, J.R., & Reinstein, A. (1995). A proposal for measuring scholarly productivity of accounting faculty. Issues in Accounting Education, 10 (Fall).
- Murphy, D.P. & Stanga, K.G. (1994). The effect of frequent testing in an income tax course: An experiment. Journal of Accounting Education, 12 (winter).
- Revenscroft, S.P. & Buckless, F.A. (1992). The effect of grading policies and student gender on academic performance. Journal of Accounting Education, 10 (spring).
- Sandlin, P.k., & Reeves, T.E. (1993). Admission standards for upper-division accounting course: Their form effectiveness. The Accounting Educatorss' Journal, 5 (spring).

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	من المؤسسة أو لإنتقاله إلى موقع آخر أو في تعديل صلاحياته.			
٧	احصل على سجل لتلك الإجراءات واختار عينة منه وقم بفحصها للتأكد من إزالة وإلغاء أو تغيير صلاحية المستخدم.			
٨	تأكد من وجود إجراءات مكتوبة بشأن منح الصلاحيات والموافقات للمستخدمين (إدخال - ترحيل - إلغاء - تغيير - استعراض).			
٩	احصل على سجل طلبات إدخال المستخدمين في النظام وتأكد من وجود موافقة مسبقة من المسؤولين قبل إجراء اللازم من مراقب النظام.			
١٠	احصل على عينة من الطلبات وقم بتقييم الصلاحيات مع الوصف الوظيفي للمستخدم الممنوحة له وتأكد من الآتي : - كل مستخدم لديه Code خاص به. - يتم تغيير Password دورياً. - تم منحهم الصلاحيات حسب احتياجاتهم الوظيفية.			
١١	افحص وتأكد من أن الشاشات تغلق اتوماتيكياً بعد الآتي : - تركها لمدة معينة حسب آخر استخدام. - محاولات متعددة من الدخول الخاطيء.			
١٢	فيما يتعلق بأنشطة المستخدم الرئيسي من خلال النظام احصل على كشف بتلك الأنشطة خلال فترة معينة ثم تأكد من الآتي : - حدد الشاشات التي استخدمها وهل مصرح له بالدخول فيها. - هل يتم متابعة تلك الأنشطة من قبل			

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	جهة رقابية. - هل يتم رفع تقارير بهذه الأنشطة إلى			
١٣	المسؤول المختص.			
١٤	احصل على سجل حركة الأنشطة Histort Log لمستخدمي النظام ثم اختار عينة من المستخدمين للتأكد من أن الأنشطة التي تعمل هي المصرح لهم بها.			
١٥	تأكد من أن الإدارة تراقب وتواجع السجل دورياً (الدائرة المعنية بالنظام/ تكولوجيا المعلومات/ الإدارة العليا).			
١٦	احصل على عينة من بعض المستخدمين للنظام والذين انتهت خدمتهم من المنشأة ثم تأكد من إزلتهم من النظام الآلي.			
١٧	احصل على عينة من مستخدمي النظام والذين خرجوا في إجازة سنوية ثم احصل على كشف لنشاط هؤلاء المستخدمين Histort Log لنفس فترة الإجازة وتأكد من عدم دخوله في النظام خلال تلك الفترة أو استخدام من شخص آخر.			
١٨	اختار عينة من بعض المستخدمين الذين تم انتقالهم إلى موقع آخر في المنشأة وتأكد من تغيير أو إزالة الصلاحيات لديهم.			
	تأكد من وجود تعليمات أمنية عن كيفية المحافظة على سرية الكود السري Password من خلال النظام أو معلقة على لوحة الإعلانات (عدم كتابة الكود السري في جهاز PC ، عدم كتابة الكود باسم المستخدم أو تاريخ الميلاد أو ..).			

أخي القاريء :

في الختام أرجو أني قد وفقت في هذه العجالة في عرض وشرح برنامج التدقيق والرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية . وهو برنامج بسيط وجاهز يستطيع أي مدقق داخلي أو أي مراقب لأمن الأنظمة الآلية من القيام به مما يساعده بأداء برنامجه بصورة سليمة ودقيقة .

المراجع :

- مجلة المحاسبون العدد العاشر مايو ١٩٩٨ .
- الرقابة والمراجعة الداخلية د. عبد الفتاح محمد الصحن
- د. محمد السيد سرايا
- Systems Auditability & Control - IIA - .

زيادة التدخل الحكومي والتوسع في الإنفاق العام ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تعد أفضل طريقة - إن لم تكن الطريقة الوحيدة - لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة.

التكوين الرأسمالي في الفكر الإقتصادي :

نالت ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي اهتماماً كبيراً في الفكر الإقتصادي ، نتج هذا الإهتمام من تغير توجه النظرة نحو أهمية دور الحكومة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، فإزدادت بذلك أهمية الإنفاق العام بإعتباره أحد الأدوات الرئيسية الهامة التي تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي . وفي هذا الصدد قدم لنا الفكر الإقتصادي تفسيراً لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي وبيان أسبابها . ويعد كل من الإقتصادي الألماني - Wagner 1917) (1835 وتحليل Peacock Wiseman من أوئل الأهتمامات بدراسة هذه الظاهرة في ألمانيا وأمريكا واليابان وعدد كبير من دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر . فقد أشار « قانون فاجنر Wagner's Law » إلى علاقة التبعية بين النمو الإقتصادي وبين نمو النشاط الحكومي . وترتب علي ذلك أن زاد حجم القطاع العام وبالتالي الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الإقتصادي . هذا النمو في الإنفاق يرجع إلي مجموعة من الإعتبارات التي تشتمل علي ازدياد وتوسع الوظائف التقليدية للحكومة واتساع وزيادة نشاط وتدخل الحكومة الإقتصادي والإجتماعي والعمل علي رفع كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية المتوفرة في الإقتصاد . فضلاً عن ذلك يؤكد Wagner على أن النمو الإقتصادي يترتب عليه زيادة في مستوي الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وبالتالي يزداد طلبهم على الخدمات والسلع العامة حيث ترتفع المرونة الدخيلة للطلب علي خدمات الرفاهية الإجتماعية بإعتبارها خدمات مرغوب فيها .

وقد تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتغيرت النظرة نحو الإنفاق الحكومي كأداة للتأثير علي النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، وخاصة بعد أن اتسم الدور التنموي للحكومة بالشمولية والاتساع يهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل وتحسين الأداء

الإقتصادي ووضع مسار دائم للنمو من خلال تحقيق الاستقرار Stabilization والسيطرة Control والضبط Regulation للنشاط الإقتصادي وتوفير السلع والخدمات العامة .

ويعتبر مقدار ما تنفقه الحكومة على القطاعات المختلفة للتنمية وإنتاجية هذا الإنفاق ومساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على حجم الدور التنموي والمتوقع للحكومة القيام به . وبناء علي ذلك فقد ركزت استراتيجيات التنمية والخطط الإقتصادية والإجتماعية فى المراحل المبكرة للتنمية على التوسع في الإنفاق على قطاعات البنية الأساسية ومشروعاتها . فضلاً عن بروز الأهتمام بمجالات أساسية في تنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة وتوفير الغذاء والخدمات الأساسية .

ولذلك اهتمت دراسات النمو في الإقتصادات المختلفة ، المتقدمة والنامية ، ببحث العلاقة بين نمو الإنفاق الإستثماري الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي .

بصفة عامة ، يشير استمرار زيادة معدل الإنفاق الاستثماري الحكومي إلي تزايد الأهمية النسبية للاستثمار الحكومي كجزء من الناتج المحلي . وهذه ظاهرة تتسم بها الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء . فتشير الدراسات إلى أن نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلي الناتج المحلي في الولايات المتحدة تراوحت ما بين 7% و 32% منذ الحرب العالمية الأولي ، مما يعني أن الحجم النسبي للقطاع العام قد تضاعف أربع مرات تقريباً خلال فترة ثمانية عقود ، وكذلك في بريطانيا تراوحت هذه النسبة بين 12% و 49% خلال الفترة (1910 - 1974) ، أي تضاعف الأهمية النسبية للقطاع العام في بريطانيا بمقدار أربعة أضعاف ما كانت عليه في بداية الفترة المشار إليها (Musgrave ، 1989) .

قياس أثر التكوين الرأسمالي علي التنمية :

تعتبر العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشكل عام سواء كان ذات طبيعة جارية أم رأسمالية والنمو الإقتصادي من أهم العلاقات التي تهم صانعي السياسة الإقتصادية ، وقد شغلت هذه العلاقة الباحثين والمنظرين في مجالات النمو والتنمية ، إلا أن البحث التجريبي لهذه العلاقة وخاصة في حالة الإقتصادات النامية كان ضئيلاً ، وفي أغلب الأحوال وصل الباحثون إلي استنتاجات متضاربة ربما بسبب عدم المعرفة الكاملة بمحددات عملية النمو ومحددات التوسع الإقتصادي .

ومن الدراسات المبكرة في هذا الصدد دراسة Denysson لنماذج النمو والذي حدد فيه أربعة مصادر للنمو ، تتمثل في : (١) النمو في رأس المال المادي ، (٢) النمو في رأس المال البشري (٣) والتحسينات في البنية الهيكلية (٤) والتغير في كفاءة استخدام الموارد . فضلاً عن ذلك ، في دراساتهم لتجربة الإقتصادات النامية أكد كثير من الباحثين على أهمية درجة انفتاح الاقتصاد علي الخارج وذلك لما تمارسه معدلات النمو في الصادرات ومعدلات التبادل التجاري من آثار هامة علي النمو في الإقتصاد ، إلا أن المشكلة

جدول رقم (٧)

الفرق في الأداء الأكاديمي ونسبة الثانوية وفترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
نسبة الثانوية	1451	65.67	7.38	339	1450	0.001
المعدل التراكمي	1451	2.49	0.65	146	1450	0.001
فترة البقاء	1450	5.04	1.02	189	1449	0.001

جدول رقم (٨)

الفرق بين الجنسين في فترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
الذكور	535	5.11	1.01			
الإناث	916	5	1.02	2.02	1120	0.044

يتضح مما سبق ذكره من النتائج أن العوامل الوحيدة من تلك التي شملتها الدراسة التي لها علاقة بأداء طلبة كلية الدراسات التجارية هي : نسبة الثانوية العامة . جنس الطالب . التشعيب التجاري والعلمي في الثانوية . لذا يرى الباحثان أنه يمكن استخدام هذه المتغيرات الثلاثة في عملية التنبؤ بأداء الطالب أو الطالبة في كلية الدراسات التجارية. وبالتالي يمكن إدخال هذه العوامل الثلاثة في عملية الانتقاء التي تجريها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في كل فصل دراسي لاختيار الطلبة المستجدين. وإذا علمنا أن الهيئة تستخدم فقط معيار نسبة الثانوية العامة لانتقاء طلبتها، وحتى هذه العملية تتم بصورة غير دقيقة . فمثلا يحدد سنوياً حد أدنى لنسبة الثانوية العامة التي تمكن صاحبها من الدخول لكل كلية على حدة فإننا نلاحظ أن الهيئة تخضع للكثير من الضغوط الاجتماعية والسياسية مما يجعلها تقبل جميع المتقدمين لديها. فتضطر في هذه الحالة إلى توزيع الطلبة الذين لم يستوفوا شروط القبول على الكليات بنسب متفاوتة حسب الأماكن المتوفرة.

التوصيات :

١- يعتقد الباحثان أن هذه الدراسة تمثل نواة لدراسات أخرى مستقبلية في كليات الهيئة المختلفة أو على مستوى الهيئة ككل بحيث تجري دراسات مماثلة لكل قطاع على حدة (قطاع التعليم . قطاع التدريب). وتجدر الإشارة إلى أن إحدى نقاط القوة في هذه الدراسة هي في استخدامها لعينة كبيرة تمثل فعلياً جميع الطلبة الخرجين في كلية الدراسات التجارية للعام ٩٩/٩٨ وعددهم ١٤٥١ طالب وطالبة . وهذا بلاشك يعطي ثقة أكبر في النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

٢- بما أن نتائج البحث قد أعطت مؤشراً قوياً لارتباط نسبة الثانوية بالمعدل التراكمي العام ومعدل التخصص، أي أنه كلما زادت نسبة الثانوية كلما كان الأداء الأكاديمي أفضل. لذا يرى الباحثان أن نسبة القبول الحالية غير كافية للقبول حيث أن أصحاب هذه النسب يتخرجون بمعدلات ضعيفة، مما يمثل مخرجات غير مرغوبة من سوق العمل.

٣- كما يلاحظ أيضاً أن فترة بقاء ذوي النسب الضعيفة في الثانوية تتعدى المتوسط، مما يمثل تكلفة إضافية تتحملها الدولة . بالإضافة إلى شغر مقاعد كان يجب أن تتوفر للطلبة الجدد . الأمر الذي يرى معه الباحثان أن يتم فرض رسوم إضافية في الفصل السادس وما بعده.

٤- بما أن أعداد المقبولين من طلبة الثانوية العامة القسم الأدبي وثانوية المقررات شعبة الإسلاميات والمعهد الديني يمثلون أكثر من ٥٧٪ (حيث بلغ عددهم ٨٣٣ طالب وطالبة من أصل ١٤٥١).

واستخراج السجلات والدفاتر وإعداد التقارير قد تتطلب من مهنة المحاسبة والمراجعة (التدقيق) تعديل إجراءات المراجعة وأساليب دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بما يتفق مع التغيرات التي أحدثتها تلك النظم في وسائل تشغيل البيانات المحاسبية وفي إجراءات الرقابة عليها وفي العلاقات التنظيمية داخل المشروع.

ولا شك إن ظهور البرامج المحاسبية الآلية الكثيرة قد خدمت مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لسرعة استخراج التقارير المحاسبية في أي وقت من أوقات السنة بصورة سريعة مما يساعد إدارة المشاريع إلى اتخاذ القرارات السريعة معتمداً على تلك البيانات الدقيقة المستخرجه من تلك الأنظمة الآلية وبالتالي أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف الموضوعة . كما أن الأنظمة الآلية تساعد المحاسب كثيراً في الرقابة والتدقيق والتأكد من صحة البيانات من خلال نظام مقارنة للبيانات بخلاف النظام اليدوي.

كما إن استخدام الأنظمة الآلية سهلت كثيراً على المدقق الخارجي External Auditor بصورة عامة والمدقق الداخلي Internal Auditor بصورة خاصة في أداء مهامهما في الرقابة والمراجعة . فقد بدأت إدارات التدقيق الداخلي في كثير من الشركات والمؤسسات والجامعات العالمية بإدراج نشاط تدقيق الأنظمة الآلية ضمن هياكلها الوظيفية وبالتالي وضع إجراءات الرقابة على أنشطة الأنظمة الآلية . كما بدأت إدارات التدقيق بالمشاركة بقوة في فرق العمل واللجان المختصة في إختيار الأنظمة الآلية المتعلقة بأنشطة المشروع حيث يقوم بالتأكد من قيام الإدارات بوضع متطلباتها في النظام الآلي وبقبولها من الجهة المعدة للنظام الآلي وقيام تلك الإدارات بإختيار النظام بعد الإنتهاء منه وذلك للتأكد من توافق مخرجات النظام مع متطلبات الإدارات في جهة العمل. كما أن قيام المدقق بالتأكد من وجود مسار التدقيق في النظام الآلي يساعد كثيراً في أداء عمله . ولعل أهم الفوائد المتحصلة بالنسبة للمدقق في المشاركة في فرق العمل هي المعلومات الوفيرة والخبرات الكثيرة في استخدام النظام الالي المعني.

وأود أن أوضح أن استخدام الأنظمة الآلية المحاسبية قد أثر فقط على وسائل تشغيل وتسجيل البيانات المحاسبية وأساليب الرقابة على إعدادها وتشغيلها وطريقة عرضها وطرق مراجعتها الداخلية وإجراءات وضع الضوابط الرقابية على دقة وصحة البيانات فيها . لذا فإن استخدام تلك الأنظمة الآلية في المحاسبة لم تؤثر على معايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد شرف المهنة وآداب سلوكها ومصادر الأدلة والبراهين ومسؤوليات وواجبات المحاسب القانونية في هذا الشأن . بل زادت ذلك من مهام المراجعة والمحاسبة في التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية داخل الأنظمة الآلية. مما تطلب من جهات التدقيق العالمية وضع ضوابط وإجراءات وبرامج تدقيق للرقابة على دقة وصحة وإكتمال البيانات المحاسبية في الأنظمة الآلية . وبالتالي إلى وضع تقسيمات كثيرة كي تسهل عمل المدققين في أداء وتنفيذ أعمالهم ومهامهم.

فقد قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى عدة تقسيمات حسب ما هو مناسب للمدقق وحسب ما هو مناسب للمشروع أو المؤسسة المراد تدقيقها . فعلى سبيل المثال قسمت الرقابة على الأنظمة الآلية إلى التدقيق حول الكمبيوتر والتدقيق داخل الكمبيوتر . ومن حيث البيانات قسمت إلى (المدخلات Input -

التشغيل Operation - المخرجات (Output) ومن حيث البرامج System Controls - Aplication Controls . بالإضافة إلى ذلك وضعت أيضاً ضوابط رقابية عامة General Controls .

إن من الأدوات المستخدمة في الرقابة والتدقيق بشكل عام وعلى الأنظمة الآلية بشكل خاص وتعتبر من أكثر الأدوات أهمية والمستخدمة في الحصول على المعلومات اللازمة لدراسة إجراءات الرقابة على النظم الالكترونية هي طريقة قائمة الأسئلة وطريقة تحليل خرائط تدفق الأنظمة الآلية وطريقة فحص كشوف الأخطاء .

ولقد ظهرت خلال السنوات السابقة عدة برامج آلية تستخدم من قبل المدقق للتأكد من صحة ودقة وإكتمال البيانات في الأنظمة الآلية وفي فحص كشوف الأخطاء مثل برنامج IDEA وبرنامج ACL مما ساعد المدقق في أداء مهامه الرقابية بصورة سليمة ودقيقة .

أخي القارئ إن تدقيق الأنظمة الآلية ووضع الضوابط الرقابية في حفظ وحماية تلك الأجهزة والبرامج عملية كبيرة وكبيرة جداً خاصة في تنوع الأجهزة والبرامج وكذلك التطور السريع في تلك الأجهزة والبرامج الآلية ومواكبة تلك التطورات يحتاج إلى جهد ووقت كبير . لذا يفترض من المدقق المواكبة الدائمة لتلك التطورات في الأجهزة والأنظمة الآلية من خلال قراءة المجلات المختصة وحضور الدورات التدريبية والمؤتمرات التي تتحدث عن تدقيق الأنظمة الآلية وكذلك الإستفادة من المعلومات والبيانات الكثيرة المتوفرة في شبكة الإنترنت والمحتوية على كثير من برامج وإجراءات التدقيق على كثير من الأنشطة المتعلقة بالأنظمة الآلية .

وعليه فإن مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا أدركت ذلك التحدي وفي عام ١٩٦٩م قامت بتكوين منظمة خاصة غير هادفة للربح أطلق عليها في ذلك الحين اسم اتحاد مراجعي معالجة البيانات الكترونياً EDPAuditors Association وفي عام ١٩٧٦م أعيد تنظيم وتطور أهداف الاتحاد وأعيد تسميته باتحاد رقابة ومراجعة نظم المعلومات The Information Systems Audit and Control Association وقد أنشأ الاتحاد علاقات تنظيمية أو فروعاً له في ١٠٠ دولة ويسعى الاتحاد الآن إلى الاتجاه نحو العالمية من خلال تكوين اتحاد دولي لمراجعي نظم المعلومات . ولقد أصدر الاتحاد عشرة معايير مراجعة عامة أطلق عليها General Standards for Information Systems Auditing كما أصدر الاتحاد تسعة إرشادات لمعايير المراجعة أطلق عليها Statements on Information Systems Standards (ISACF) Statements (1996) فمن الضوابط الرقابية المهمة والأساسية في تدقيق الأنظمة الآلية هي الرقابة على الدخول للغير مصرح لهم والتي تتضمن الرقابة على صلاحيات المستخدمين للأنظمة الآلية .

فقد أجرى معهد المدققين الداخليين IIA دراسة وبحث عن الأمن في الأنظمة الآلية على ٢٤٧ جهة تدقيق وقد تبين من الدراسة أن نسبة ٦١٪ من العينة قد حددوا أن أهم جوانب الخطورة في الأنظمة الآلية هي الدخول للغير المصرح لهم Unauthorized Access . وقد بينت الدراسة أن من أهم الضوابط الرقابية الفعالة لحصر وتقليل تلك المخاطر هي الضوابط الرقابية على الأمن والدخول للغير مصرح لهم Security & Access controls بنسبة ٧٣٪ ثم وضع إجراءات ومعايير وقوانين Policies, Standars & Procedures بنسبة ٧٪ ثم الضوابط الرقابية على الفصل بين الوظائف Segregation of duties

بنسبة ٦٪ . وقد أفاد وأقر الذين شملتهم الدراسة والعينة أن الضوابط الرقابية على الدخول للبيانات والفايلات للغير مصرح لهم هي أفضل ضوابط رقابية وتستخدم بصورة كلية في تقريباً ٦٤٪ من المؤسسات والشركات . وبصورة جزئية في تقريباً ٥٤٪ من تلك الجهات .

إن من أهم الضوابط الرقابية على الأمن والتوصل للغير المصرح لهم هي الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية حيث تعد من الضوابط الرقابية على الدخول المنطقي Logical controls والتي تشتمل على إجراءات توزيع مستويات الصلاحيات واجراءات منح تلك الصلاحيات ومتابعتها في الأنظمة الآلية .

وسوف أقوم في هذه الدراسة بشرح برنامج كامل تقريباً عن الرقابة على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية .

برنامج الرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية :

أود بداية وقبل الدخول في برنامج التدقيق أن أبين أنه يجب الأخذ في الاعتبار الأسئلة الآتية والتي تساعد في تحديد الضوابط الرقابية لدى القيام بأداء التدقيق على منح الصلاحيات لمستخدمين الأنظمة الآلية وهي كالآتي :

- ما هي الأشياء أو المحددات المراد حمايتها؟
- من ماذا نحمي تلك الأشياء أو المحددات ؟
- لماذا نحتاج إلى حماية (تحديد مقدار الخسائر) ؟
- كم من المبالغ التي سوف تصرف لوضع إجراءات الحماية ؟

ولكن قبل البدأ بوضع الضوابط الرقابية يجب تحديد مراكز الخطورة في المنشأه وما هي البيانات الأساسية والمهمة والسرية وهذه لا يتم تحديدها وتقسيمها إلا من قبل ملاك المشروع أو إدارة المنشأة ثم بعد ذلك يتم تحديد البيانات التي يمكن الإطلاع عليها وتحديثها من خلال تحديد مستويات الصلاحيات في التواصل إلى تلك البيانات ومن ثم الأشخاص المصرح لهم بالإطلاع فقط أو الإلغاء أو التحديث كذلك الفايلات التي يمكن تشغيلها .

أسئلة الرقابة :

Control Questionnaire:

كما بينت مسبقاً وفي المقال السابق في العدد رقم ١٩ لمجلة المحاسبون أهمية أسئلة الرقابة في عملية التدقيق والتي تعد من أهم المعدات المستخدمة في التدقيق والمراجعة . ومن هذا المفهوم فإنه لدى إعداد برنامج التدقيق يجب إعداد أولاً أسئلة الرقابة لما لها من الأهمية في توجيه المدقق ومساعدته في أداء عملية التدقيق بصورة سليمة ثم بعد ذلك يقوم المدقق بإعداد برنامج العمل والذي سوف يتم شرحه بعد أسئلة الرقابة ونذكرها كالآتي :

- أهداف التدقيق :

التحقق من مدى توفر الضوابط الرقابية على إجراءات منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية في المؤسسة وفي حفظ وحماية بيانات المؤسسة من العبث والتخريب .

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	هل توجد إجراءات أو سياسات في منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية.			
٢	هل يوجد مراقب للنظام في الدائرة المعنية.			
٣	هل يوجد مراقب للنظام في دائرة تكنولوجيا المعلومات.			
٤	هل يتم التنسيق بينهما فيما يتعلق بالجوانب الفنية.			
٥	هل يوجد وصف وظيفي ومهام عمل لكل مراقب نظام.			
٦	هل إطلع مراقب النظام على وصفه الوظيفي ومهام عمله.			
٧	هل يتم منح الصلاحيات للمستخدمين عن طريق كتب مرسلة من الدوائر المعنية.			
٨	هل يتم تقييم الطلبات من مراقب النظام ومن ثم أخذ الموافقة عليها من قبل الجهات المسؤولة.			
٩	هل يوجد سجل خاص لهذا الطلبات.			
١٠	هل الغير مصرح لهم يستطيعون التوصل إلى الكود السري للفايلات والأدلة للنظام.			
١١	هل توجد مستويات للصلاحيات حسب المهام أو المسميات الوظيفية.			
١٢	هل توجد أجهزة مساعدة تقيد الدخول إلى النظام مثل المفاتيح أو الإشارة.			
١٣	هل يوجد لكل مستخدم ID وكود سري Password .			
١٤	هل عدد خانات Password أكثر من ٦ خانات.			
١٥	ما هي البرامج المستخدمة كضوابط رقابية. لتقييد الدخول والتوصل من قبل المستخدمين للنظام إلى البيانات والفايلات.			

الرقم	الأسئلة الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١٦	هل يطلب من المستخدمين تغيير الكود السري دورياً وكيف يتم إلزامهم بذلك.			
١٧	هل الشاشات تتوقف اتوماتيكياً عن العمل من الاستخدام السيء والمحاولات الخاطئة.			
١٨	هل الرقم السري معلوم لنفس المستخدم فقط ولا يوجد أي برنامج يستطيع من خلاله أي مستخدم أن يتوصل للأكواد السرية للمستخدمين.			
١٩	كيف يقوم النظام بتقييد ومنع الغير مصرح لهم بالتوصل إلى فايلات وبيانات النظام.			
٢٠	هل يوجد سجل لأنشطة المستخدم History Log داخل النظام يوضح فيه الوقت والتاريخ ، وهوية المستخدم ، هوية الشاشة ،أو موقعها ، الفايلات والقوائم التي تم استخدامها.			
٢١	هل توجد ضوابط رقابية أو اجراءات على منح الصلاحيات حسب (إدخال – تعديل – إلغاء – إضافة).			
٢٢	هل يتم تسجيل وفحص أنشطة مراقب النظام أو المستخدم الرئيسي.			
٢٣	هل توجد اجراءات لإزالة وإلغاء أو تعديل صلاحيات المستخدم من النظام في حالة انتقاله إلى موقع آخر في نفس المؤسسة أو في حالة إنتهاء خدماته من المؤسسة.			
٢٤	إذا وجدت هل يتم التأكد من آخر أنشطة (شهر مثلاً) قام بها المستخدم وذلك منعاً للتخريب أو العبث.			
٢٥	ما هي المهام الفعلية التي يقوم بها مراقب النظام.			
٢٦	هل يتم مراقبة الشاشات التي تترك دون استخدام فترة من الزمن ويتم رفع تقرير بذلك.			

برنامج التدقيق : برنامج العمل والمتعلق بتلك دقة وصحة وإكتمال برنامج عمله .

بعد إعداد أسئلة الرقابة على الأسئلة وذلك لمساعدة المدقق في وإليكم أدناه برنامج العمل على منح الصلاحيات لمستخدمين تنظيم خطواته وإجراءاته في أداء النحو الآتي :

الأنظمة الآلية فإنه يتطلب وضع عملية التدقيق وبالتالي إلى **برنامج التدقيق :**

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
١	احصل على الهيكل الوظيفي للدوائر المعنية بالأنظمة الآلية وتأكد من وجود وظيفة مراقب النظام فيها ووجود وصف وظيفي لمهام ومسؤوليات الوظيفة.			
٢	تأكد من وجود إجراءات وسياسات مكتوبة لمهام عمل مراقبي الأنظمة الآلية.			
٣	تأكد من وجود تلك المهام لدى مراقب النظام نفسه.			
٤	قم بمقابلة أحد مراقبي الأنظمة الآلية أو أحد المختصين بمراقبة أمن النظام للتأكد من مدى فهمهم للسياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الإلتزام بها.			
٥	تأكد من وجود تنسيق حسب الإجراءات المكتوبة بين مراقبي النظام في الدائرة المعنية ودائرة تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بمنح ID , Password.			
٦	تأكد من وجود إجراءات رقابية بإزالة وإلغاء المستخدم من النظام في حالة إنتهاء خدمته			

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	من المؤسسة أو لإنتقاله إلى موقع آخر أو في تعديل صلاحياته.			
٧	احصل على سجل لتلك الإجراءات واختار عينة منه وقم بفحصها للتأكد من إزالة وإلغاء أو تغيير صلاحية المستخدم.			
٨	تأكد من وجود إجراءات مكتوبة بشأن منح الصلاحيات والموافقات للمستخدمين (إدخال - ترحيل - إلغاء - تغيير - استعراض).			
٩	احصل على سجل طلبات إدخال المستخدمين في النظام وتأكد من وجود موافقة مسبقة من المسؤولين قبل إجراء اللازم من مراقب النظام.			
١٠	احصل على عينة من الطلبات وقم بتقييم الصلاحيات مع الوصف الوظيفي للمستخدم الممنوحة له وتأكد من الآتي : - كل مستخدم لديه Code خاص به. - يتم تغيير Password دورياً. - تم منحهم الصلاحيات حسب احتياجاتهم الوظيفية.			
١١	افحص وتأكد من أن الشاشات تغلق اتوماتيكياً بعد الآتي : - تركها لمدة معينة حسب آخر استخدام. - محاولات متعددة من الدخول الخاطيء.			
١٢	فيما يتعلق بأنشطة المستخدم الرئيسي من خلال النظام احصل على كشف بتلك الأنشطة خلال فترة معينة ثم تأكد من الآتي : - حدد الشاشات التي استخدمها وهل مصرح له بالدخول فيها. - هل يتم متابعة تلك الأنشطة من قبل			

الرقم	الإجراءات الرقابية	نعم/لا	الملاحظات	أدلة التدقيق
	جهة رقابية. - هل يتم رفع تقارير بهذه الأنشطة إلى			
١٣	المسؤول المختص.			
١٤	احصل على سجل حركة الأنشطة Histort Log لمستخدمي النظام ثم اختار عينة من المستخدمين للتأكد من أن الأنشطة التي تعمل هي المصرح لهم بها.			
١٥	تأكد من أن الإدارة تراقب وتواجع السجل دورياً (الدائرة المعنية بالنظام/ تكولوجيا المعلومات/ الإدارة العليا).			
١٦	احصل على عينة من بعض المستخدمين للنظام والذين انتهت خدمتهم من المنشأة ثم تأكد من إزلتهم من النظام الآلي.			
١٧	احصل على عينة من مستخدمي النظام والذين خرجوا في إجازة سنوية ثم احصل على كشف لنشاط هؤلاء المستخدمين Histort Log لنفس فترة الإجازة وتأكد من عدم دخوله في النظام خلال تلك الفترة أو استخدام من شخص آخر.			
١٨	اختار عينة من بعض المستخدمين الذين تم انتقالهم إلى موقع آخر في المنشأة وتأكد من تغيير أو إزالة الصلاحيات لديهم.			
	تأكد من وجود تعليمات أمنية عن كيفية المحافظة على سرية الكود السري Password من خلال النظام أو معلقة على لوحة الإعلانات (عدم كتابة الكود السري في جهاز PC ، عدم كتابة الكود باسم المستخدم أو تاريخ الميلاد أو ..).			

أخي القاريء :

في الختام أرجو أني قد وفقت في هذه العجالة في عرض وشرح برنامج التدقيق والرقابة على منح الصلاحيات لمستخدمي الأنظمة الآلية . وهو برنامج بسيط وجاهز يستطيع أي مدقق داخلي أو أي مراقب لأمن الأنظمة الآلية من القيام به مما يساعده بأداء برنامجه بصورة سليمة ودقيقة .

المراجع :

- مجلة المحاسبون العدد العاشر مايو ١٩٩٨ .
- الرقابة والمراجعة الداخلية د. عبد الفتاح محمد الصحن
- د. محمد السيد سرايا
- Systems Auditability & Control - IIA - .

زيادة التدخل الحكومي والتوسع في الإنفاق العام ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تعد أفضل طريقة - إن لم تكن الطريقة الوحيدة - لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة.

التكوين الرأسمالي في الفكر الإقتصادي :

نالت ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي اهتماماً كبيراً في الفكر الإقتصادي ، نتج هذا الإهتمام من تغير توجه النظرة نحو أهمية دور الحكومة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، فإزدادت بذلك أهمية الإنفاق العام بإعتباره أحد الأدوات الرئيسية الهامة التي تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الإقتصادي . وفي هذا الصدد قدم لنا الفكر الإقتصادي تفسيراً لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي وبيان أسبابها . ويعد كل من الإقتصادي الألماني - Wagner 1917) (1835 وتحليل Peacock Wiseman من أوئل الأهتمامات بدراسة هذه الظاهرة في ألمانيا وأمريكا واليابان وعدد كبير من دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر . فقد أشار « قانون فاجنر Wagner's Law » إلى علاقة التبعية بين النمو الإقتصادي وبين نمو النشاط الحكومي . وترتب علي ذلك أن زاد حجم القطاع العام وبالتالي الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الإقتصادي . هذا النمو في الإنفاق يرجع إلي مجموعة من الإعتبارات التي تشتمل علي ازدياد وتوسع الوظائف التقليدية للحكومة واتساع وزيادة نشاط وتدخل الحكومة الإقتصادي والإجتماعي والعمل علي رفع كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية المتوفرة في الإقتصاد . فضلاً عن ذلك يؤكد Wagner على أن النمو الإقتصادي يترتب عليه زيادة في مستوي الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وبالتالي يزداد طلبهم على الخدمات والسلع العامة حيث ترتفع المرونة الدخيلة للطلب علي خدمات الرفاهية الإجتماعية بإعتبارها خدمات مرغوب فيها .

وقد تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتغيرت النظرة نحو الإنفاق الحكومي كأداة للتأثير علي النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، وخاصة بعد أن اتسم الدور التنموي للحكومة بالشمولية والاتساع يهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل وتحسين الأداء

الإقتصادي ووضع مسار دائم للنمو من خلال تحقيق الاستقرار Stabilization والسيطرة Control والضبط Regulation للنشاط الإقتصادي وتوفير السلع والخدمات العامة .

ويعتبر مقدار ما تنفقه الحكومة على القطاعات المختلفة للتنمية وإنتاجية هذا الإنفاق ومساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على حجم الدور التنموي والمتوقع للحكومة القيام به . وبناء علي ذلك فقد ركزت استراتيجيات التنمية والخطط الإقتصادية والإجتماعية فى المراحل المبكرة للتنمية على التوسع في الإنفاق على قطاعات البنية الأساسية ومشروعاتها . فضلاً عن بروز الأهتمام بمجالات أساسية في تنمية رأس المال البشري من تعليم وصحة وتوفير الغذاء والخدمات الأساسية .

ولذلك اهتمت دراسات النمو في الإقتصادات المختلفة ، المتقدمة والنامية ، ببحث العلاقة بين نمو الإنفاق الإستثماري الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي .

بصفة عامة ، يشير استمرار زيادة معدل الإنفاق الاستثماري الحكومي إلي تزايد الأهمية النسبية للاستثمار الحكومي كجزء من الناتج المحلي . وهذه ظاهرة تتسم بها الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء . فتشير الدراسات إلى أن نسبة الإنفاق الاستثماري العام إلي الناتج المحلي في الولايات المتحدة تراوحت ما بين 7% و 32% منذ الحرب العالمية الأولي ، مما يعني أن الحجم النسبي للقطاع العام قد تضاعف أربع مرات تقريباً خلال فترة ثمانية عقود ، وكذلك في بريطانيا تراوحت هذه النسبة بين 12% و 49% خلال الفترة (1910 - 1974) ، أي تضاعف الأهمية النسبية للقطاع العام في بريطانيا بمقدار أربعة أضعاف ما كانت عليه في بداية الفترة المشار إليها (Musgrave ، 1989) .

قياس أثر التكوين الرأسمالي علي التنمية :

تعتبر العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشكل عام سواء كان ذات طبيعة جارية أم رأسمالية والنمو الإقتصادي من أهم العلاقات التي تهم صانعي السياسة الإقتصادية ، وقد شغلت هذه العلاقة الباحثين والمنظرين في مجالات النمو والتنمية ، إلا أن البحث التجريبي لهذه العلاقة وخاصة في حالة الإقتصادات النامية كان ضئيلاً ، وفي أغلب الأحوال وصل الباحثون إلي استنتاجات متضاربة ربما بسبب عدم المعرفة الكاملة بمحددات عملية النمو ومحددات التوسع الإقتصادي .

ومن الدراسات المبكرة في هذا الصدد دراسة Denysson لنماذج النمو والذي حدد فيه أربعة مصادر للنمو ، تتمثل في : (١) النمو في رأس المال المادي ، (٢) النمو في رأس المال البشري (٣) والتحسينات في البنية الهيكلية (٤) والتغير في كفاءة استخدام الموارد . فضلاً عن ذلك ، في دراساتهم لتجربة الإقتصادات النامية أكد كثير من الباحثين على أهمية درجة انفتاح الاقتصاد علي الخارج وذلك لما تمارسه معدلات النمو في الصادرات ومعدلات التبادل التجاري من آثار هامة علي النمو في الإقتصاد ، إلا أن المشكلة

جدول رقم (٧)

الفرق في الأداء الأكاديمي ونسبة الثانوية وفترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
نسبة الثانوية	1451	65.67	7.38	339	1450	0.001
المعدل التراكمي	1451	2.49	0.65	146	1450	0.001
فترة البقاء	1450	5.04	1.02	189	1449	0.001

جدول رقم (٨)

الفرق بين الجنسين في فترة البقاء في الكلية

	ن	م	ع	ت	د.ح	دلالات
الذكور	535	5.11	1.01			
الإناث	916	5	1.02	2.02	1120	0.044

يتضح مما سبق ذكره من النتائج أن العوامل الوحيدة من تلك التي شملتها الدراسة التي لها علاقة بأداء طلبة كلية الدراسات التجارية هي : نسبة الثانوية العامة . جنس الطالب . التشعيب التجاري والعلمي في الثانوية . لذا يرى الباحثان أنه يمكن استخدام هذه المتغيرات الثلاثة في عملية التنبؤ بأداء الطالب أو الطالبة في كلية الدراسات التجارية. وبالتالي يمكن إدخال هذه العوامل الثلاثة في عملية الانتقاء التي تجريها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في كل فصل دراسي لاختيار الطلبة المستجدين. وإذا علمنا أن الهيئة تستخدم فقط معيار نسبة الثانوية العامة لانتقاء طلبتها، وحتى هذه العملية تتم بصورة غير دقيقة . فمثلا يحدد سنوياً حد أدنى لنسبة الثانوية العامة التي تمكن صاحبها من الدخول لكل كلية على حدة فإننا نلاحظ أن الهيئة تخضع للكثير من الضغوط الاجتماعية والسياسية مما يجعلها تقبل جميع المتقدمين لديها. فتضطر في هذه الحالة إلى توزيع الطلبة الذين لم يستوفوا شروط القبول على الكليات بنسب متفاوتة حسب الأماكن المتوفرة.

التوصيات :

١- يعتقد الباحثان أن هذه الدراسة تمثل نواة لدراسات أخرى مستقبلية في كليات الهيئة المختلفة أو على مستوى الهيئة ككل بحيث تجري دراسات مماثلة لكل قطاع على حدة (قطاع التعليم . قطاع التدريب). وتجدر الإشارة إلى أن إحدى نقاط القوة في هذه الدراسة هي في استخدامها لعينة كبيرة تمثل فعلياً جميع الطلبة الخرجين في كلية الدراسات التجارية للعام ٩٩/٩٨ وعددهم ١٤٥١ طالب وطالبة . وهذا بلاشك يعطي ثقة أكبر في النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

٢- بما أن نتائج البحث قد أعطت مؤشراً قوياً لارتباط نسبة الثانوية بالمعدل التراكمي العام ومعدل التخصص، أي أنه كلما زادت نسبة الثانوية كلما كان الأداء الأكاديمي أفضل. لذا يرى الباحثان أن نسبة القبول الحالية غير كافية للقبول حيث أن أصحاب هذه النسب يتخرجون بمعدلات ضعيفة، مما يمثل مخرجات غير مرغوبة من سوق العمل.

٣- كما يلاحظ أيضاً أن فترة بقاء ذوي النسب الضعيفة في الثانوية تتعدى المتوسط، مما يمثل تكلفة إضافية تتحملها الدولة . بالإضافة إلى شغر مقاعد كان يجب أن تتوفر للطلبة الجدد . الأمر الذي يرى معه الباحثان أن يتم فرض رسوم إضافية في الفصل السادس وما بعده.

٤- بما أن أعداد المقبولين من طلبة الثانوية العامة القسم الأدبي وثانوية المقررات شعبة الإسلاميات والمعهد الديني يمثلون أكثر من ٥٧٪ (حيث بلغ عددهم ٨٣٣ طالب وطالبة من أصل ١٤٥١).

أربعة أضعاف

وقال أن الضرائب على استهلاك النفط تؤمن موارد مالية وفيرة تستفيد منها حكومات بعض الدول المستهلكة في تمويل موازناتها العامة . فالضريبة على برميل الكازلين في بعض الدول المستهلكة تتجاوز الثمانين دولاراً . وهذا يعني أن ايرادات بعض الدول المستهلكة من الضرائب على النفط تعادل حوالي أربعة أضعاف ايرادات الدول المصدرة من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية. كما أن بعض الدول المستهلكة الرئيسية تسعى من خلال هذه الضرائب إلى خفض استهلاكها من النفط وتقليل اعتمادها عليه وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتوفرة لديهم كالفحم والطاقة النووية. أيضاً قد تتذرع هذه الدول بحماية البيئة لتدعيم بعض الأنواع الأخرى على النفط كضرائب الطاقة - الكربون . بينما تمنح هذه الدول الاعانات والحوافز لمصادر طاقة أخرى أكثر تلويثاً واضراراً للبيئة من النفط وقد تضمن العدد مقالة حول التلوث البحري وتقرير عن أداء أوبك.

اعتبرت الوقت ملائما لرفع ضمان الودائع
مصادر مصرفية : على الحكومة مجاراة «المركزي» في سياسته النقدية

اعربت مصادر مصرفية رفيعة المستوئ عن اعتقادها بان الوقت الراهن هو الافضل لرفع الضمان الحكومي عن الودائع لدى البنوك المحلية.

وتقول هذه المصادر انه يفترض بالحكومة مجارة بنك الكويت المركزي في سياسته النقدية المتمثلة في قرار خفض سعر الخصم ربع نقطة الذي اتخذه مؤخرا وقصد من ورائه تقليل التكاليف والاعباء المالية على الدولة مقابل ارصدة البنوك لديه التي تقدر بنحو مليار بنار كويتي.

وتشير المصادر ذاتها الى أن استمرار الضمان الحكومي للودائع لم يعد له مسوغ وذلك بعد أن انتفت مبررات وجوده. خصوصا أن البنك المركزي سبق له أن اوصى باتخاذ مثل هذا القرار الذي كان موضع ترحيب من الجهاز المصرفي.

وترى أن التخوف من انتقال ودائع من بنك الى أخر بقصد اختيار البنك الاقوى اصبح مستبعدا في ظل الظروف غير المواتيه على صعيد البنوك نفسها لاستقبال المزيد من الودائع باعتبارها اصبحت متخمة اصلا بالودائع والسوق المحلي بات يعاني كثيرا من هذا الجانب.

وتقول مصادر ذات صلة أن التخوف من نزوح أموال من الكويت للخارج في حال رفع الضمان عن الودائع انتفى ايضا باعتبار ان البيئة السائدة في الاسواق العالمية غير مشجعة وغير مناسبة.

وتستغرب ربط استجواب وزير المالية الدكتور يوسف الابراهيم بقضايا اقتصادية ومالية معطلة بانتظار نتائج الاستجواب وذلك في اشارة الى ضرورة ابقاء عملية تصحيح المسار الاقصادي ومعالجة القضايا المعلقة مستمرة وقائمة وذلك من منطلق ان مصلحة البلد هي العليا ويفرض ان تبقى الاهتمامات والاولويات منصبة نحوها.

٨ إلى ١٠ «اكتتابات» والتمويل قبل الأسمنت
الصناديق خفضت مساهمة الهيئة في ٣٣ شركة إلى ١٤

إن بيع الهيئة العامة للاستثمار لحصصها في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لصالح الدخول في صناديق استثمارية أدي الى انخفاض حصص الهيئة من مساهمة في ٣٣ شركة إلى ١٤شركة منها ٣ شركات لا تتجاوز حصة الهيئة فيها لأكثر من ١٠ في المائة فضلاً عن النسبة التي ستمتلكها الهيئة بعد الانتهاء من الاكتتاب العام لـ ٣٠٠ مليون سهم من اسهم بنك الكويت والشرق الاوسط لن تتجاوز ٩ في المائة وبذلك يصل العدد الى ٤ شركات لا تتجاوز مساهمة الحكومة فيها ١٠ في المائة.

وقال مصدر مطلع في الهيئة ان دراسات الجدوى الاقتصادية اظهرت ان مساهمة الحكومة في الصناديق الاستثمارية بالمشاركة مع القطاع الخاص تعسد ارباحاً اكبر من المساهمة في ملكية الشركات المدرجة في البورصة. الأمر الذي بات يشجع الهيئة على الدخول في هذه الصناديق. خصوصا ان المساهمة الحكومية النقدية فيها تصل الى ٢٥ في المائة مقابل النسبة ذاتها على شكل اسهم وسندات. في حين يدفع القطاع الخاص مساهمته الـ ٥٠ في المائة نقداً.

واوضح المصدر ان الهيئة كانت قبل الدخول في سياسة الصناديق الاستثمارية تمتلك ٢٥ في المائة من القيمة الرأسمالية لهذه الشركات . اما الآن فإن النسبة تصل الى ١٤ في المائة وهو ما وفر سيولة عالية لدى الهيئة تساعدها للدخول في مجموعة من الصناديق وصلت حتى ١٥ صندوقا.

وفي السياق ذاته. توقع المصدر ان يتم طرح ٨ إلى ١٠ شركات تمتلك الحكومة فيها مصصا مؤثرة للاكتتاب العام في الفترة المقبلة. منها بيت التمويل الكويتي الذي قد يطرح للاكتتاب قبل شركة اسمنت الكويت. الى جانب شركات الكويتية للاستثمار وصناعات التبريد والفنادق الكويتية والمواشي والدواجن والوطنية للاتصالات.

مجموعة «المشاريع» تستحوذ على أغلبية حصة الحكومة

حان وقت الحصاد . . وبدأت كل من المجموعتين المتنافستين على بنك الكويت والشرق الاوسط المعروفتين بمجموعة "الاهلي المتحد" ومجموعة "المشاريع" بجني ثمار البطاقات المدنية التي بحوزتهما.

مجموعة المشاريع

كشف الحساب - إن صح التعبير - يشير الى ان مجموعة المشارعي " التي يرجع ان يكون الاكتتاب من اسهم الشرق الاوسط لصالحها قد تم عن طريق بنك برقان . . تستوذ على نحو ٣٦٠ ألف بطاقة . . وهو ما يؤهلها لان تحصل على مقعدين في مجلس الادارة المقبل لبنك الكويت والشرق الاوسط من اصل سبعة. حيث انه اذا حصت تلك الارقام. فان هذا يعني ان عدد الاسهم التي ستحصل عليها مجموعة "المشاريع" من حصة الحكومة المطروحة للبيع (٣٠٠ مليون سهم) ستكون في حدود ١٩٠ مليون سهم (على اساس ٥٣٠ سهما لكل طلب) اي ٢٧٪ من اجمالي رأسمال البنك تضاف الى حصتها السابقة وهي غير معروفة على وجه الدقة.

الاهلي المتحد

في حين تشير قراءة اولية الى ان عدد طلبات الاكتتاب التي تم قيدها عن طريق بنك الكويت والشرق الاوسط يبلغ بحود ١٦٠ الف بطاقة وهي البطاقات التي اشترتها مجموعة " الاهلي المتحد" واذا حصت تلك الارقام فان عدد الاسهم التي ستحصل عليه سيكون بحدود ٩٠ الف سهم (ايضا على اساس ٥٣٠ سهما لكل طلب(اي بنسبة ١٢٪ من رأس مال البنك. تضاف الى حصتها السابقة والتي تقدرها مصادر قريبة من هذه المجموعة بحدود ٢٨ في المائة اي ان حصتها في البنك سترتفع الى ٤٠ في المائية وهو ما سيؤهلها بتحالفات مع مجموعات اخري الى السيطرة على البنك اي ان الصحة السابقة التي تملكها مجموعة " الاهلي المتحد" في البنك هي بمثابة العامل الاساسي الذي يحسم التنافس على البنك.

«الحصة السابقة» تعزز سيطرة مجموعة «الأهلي المتحد» على «الشرق الاوسط»

باقي البنـــوك

وفي " استطلاع " عبر الهاتف مع مسؤولين عن عملية الاكتتاب .. في البنوك المحلية اتضح أن عدد طلبات الاكتتاب عن طريق البنك التجاري يتراوح بين ٢٥ الى ٣٠ ألف وهي في اغلبها ان لم يكون كلها تعود لاصحابها من الافراد وليس لاي من المجموعتين في حين بلغ في البنك الوطني نحو ٣٥ الف طلب بالاضافة الى ٣٦٠ الف طلب في برقان و ١٦٠ الف طلب في الشرق الاوسط كما تمت الاشارة اليه سابقا. في حين لم يتسن معرفة عدد طلبات الاكتتاب عن طريق باقي البنوك مع ترجيح الا تكون الارقام فيها كبيرة.

الديسكات .. السبت

مصدر مسؤول في الشركة الكويتية للمقاصة قال ان الشركة لم تتسلم الى الان "الديسكات" الخاصة بالمكتتبين من البنوك متوقعا ان يتم ذلك السبت .

كما افاد المصدر ان الشركة لا علاقة لها بموضوع معالجة طلبات الاكتتاب المتكررة مبينة ان معالجة هذا الموضوع هو من اختصاص الهيئة العامة للاستثمار وليس شركة المقاصة.

لا تعميم او اشارة

واوضحت المصادر ان الشركة الكويتية للمقاصة لم تتلق اي تعميم او اشارة من هيئة الاستثمار بخصوص كيفية معالجة موضوع طلبات الاكتتاب المتكررة. مشيرة الي انه تتم مناقشة عدد من البدائل.

يذكر ان هيئة الاستثمار قررت في اكتتاب شركة الاتصالات المتنقلة الغاء جميع الطلبات المتكرره البالغة حوالي ٤٣ الف طلب متكرر.

THE INFORMATION CONTENT OF EARNINGS ON STOCK PRICES ;

THE KUWAIT STOCK EXCHANGE*

Key words : Price-Leading Earnings, Earning Response Coefficients, Kuwait Stock Exchange.

Dr. Rashid Al-Qenae
Kuwait University,
Accounting Department

I. Introduction

The role of accounting earnings on equity valuations has been a topic of considerable research since the 1960s. It was mainly motivated by the fact that.

"[1]f accounting earnings are related to stock prices, the EMH [efficient market hypothesis] suggests that earnings can be useful measures or indices of value contrary to the 1960s argument that earnings numbers are useless because they are not measured using a single concept of income." (Watts and Zimmerman, 1986, p.37).

The seminal study by Ball and Brown (1968) analysed the price-earnings relation within a very restrictive one-year return period model. This was consistent with the period covered in an annual report but it was noticed that, to a large extent, the market anticipates the information content of an annual report prior to the date of its release. Much of the data contained in the annual report is made available on a timelier basis by many existing interim sources of information so earnings may be reflected in the security's price before they have been announced (Grant, 1980, Bublitz, Frecka and Mckeown, 1985). This is the basic idea underlying the theory of prices leading earnings.

Indeed, Kothari (1992) and Kothari and Sloan (1992) argued that stock prices contain information about future earnings because market expectations are based on a richer information set than the one embedded in contemporaneous earnings. They showed that the estimation of the price earnings relation improved by exploiting the information contained in leading period returns.

Among other, Beaverm Lambert and Ryan (1987) have tested it for US companies. Donnelly and Walker (1995) study the share price anticipation of earnings of UK companies and showed that the estimation of the price-earnings relation improves when firms with transient earning are excluded from the sample; and Li and Wearing (2000) investigate the prices leading earnings and explore the information content of cash flows for the Australian Stock Market.

As stated earlier, one of the most active research areas is the role of earnings information on equity valuation. In particular, how does the market react when earnings figures are released? How are the stock prices of firms affected and how much of the earnings announcements explain abnormal

security returns? Empirical tests of the price-earnings relation are plentiful for developed economies but not so for developing countries.

II. Sample design and data collection

The KSE data covered the years from 1981 through to 1997. The sample data of this study was restricted to companies which were listed in the KSE with available annual trading data. By the end of 1997, there were 65 listed companies across seven sectors in the KSE.

Industry classification	Number	Percentage
Banks	8	12.31
Investments	15	23.08
Insurance	4	6.15
Real Estate	7	10.77
Manufacturing	16	24.62
Services	10	15.38
Food	5	7.69
Total	65	100.00

in the KSE, the end of the fiscal year is 31st of December, but the deadline for submitting annual reports is 31st of March, This Difference between the end of the fiscal year and the deadline for submission might have an effect on the price earnings relationship. Therefore, I estimate separate price-earnings regressions for the closing prices of shares at the end of December and at the end of March. The closing prices of end of December will be based on the 12 month return measure over the fiscal year (Kothari and Zimmerman, 1995). The closing prices of end of march analysis will be based on a return period extending from 9 months prior to 3 months after the fiscal year-end, corresponding approximately with the period between earnings announcement (Easton and Harris, 1991).

Two important modifications were made to the stock price data series so that they could be compared across time. Firstly, I had to adjust the outstanding number of shares and modify the dividends per share accordingly. Companies often issued bonus shares as a percentage of the total outstanding number of shares, and also companies increased their capital by issuing new shares. Secondly, adjustments were made to all listed companies affected by the split order. The 1986 stock split was mandated by the KSE for all listed companies. Before the stock split order was issued, the share par value was one Kuwaiti Dinar (KD), yet, the market value for some companies had increased by up to twentyseven fold. The stock split order was to split each share into 10 shares with the par value of 100 Fils for all listed companies in the KSE. This order was issued in an attempt to make the prices 'affordable', to spread the shares among a wider base of investors, and to attract more traders to the KSE.

It is important to mention that the Iraqi invasion of Kuwait took place in August 1990 and had an overwhelming effect in the Kuwaiti economy. The KSE's operations were suspended from the invasion day until 29 September 1992. The Kuwait market regulators dealt with the two-year stoppage by issuing a Ministerial order that allowed listed companies to combine their two-year operations into the reporting year of 1990. I take this into account in constructing my data set.

III. Conclusions

This paper has investigated the relationship between share returns and earnings. The paper has provided empirical evidence that both the Earning Response Coefficients (ERC) and the strength of the relationship between share returns and earnings improves with the inclusion of leading period returns and other control variables i.e. macroeconomic indicators. My estimation was based on the December and March closing prices and the results were similar. In other words, the adoption of a slightly different return period did not appear to change the nature of the results. Moreover, They are robust to exclusion of outliers and changes in the sample criteria.

The KSE pattern of the returns-earnings relationship seems to follow that of the developed markets. I find results that are consistent with those of developed markets of the US (Kothari and Sloan, 1992) and the UK (donnelly and Walker, 1995). Li and Wearing (2000), in addition to earnings, have also studied the effect of macroeconomic variables on share return for the Australian stock market. My findings for the KSE are generally consistent with their study except for the

negative effect of inflation on share prices.

The paper has provided empirical support for the view that investors in the KSE are able to anticipate earnings in a similar manner to investors in developed markets. One might argue that information sources are adequate and regulators therefore need take no further actions with respect to improving information dissemination in the KSE. However, this would be a superficial and perhaps misleading conclusion since the way in which information is impounded into share prices is not yet well understood. Encouraging more private consulting agencies and widening the brokers , role(in relation to investment advice) in the KSE may be necessary to improve the dissemination of information.

One of the caveats of this study is that the results are subject to the unavoidable small nature of the sample. Another limitation was the interruption of the KSE and economic activates caused by the Iraqi Invasion of Kuwait in 1990. For further research it will be interesting to follow up the future financial development of the KSE, control for persistent versus transient earnings, assess the information content of other financial statement information in addition to earnings, and to examine the 'usefulness' of earnings and other accounting information in other emerging markets

Reference

Ball, R and Brown, P. 1968, An empirical Evaluation of Accounting Income Numbers.
Journal of Accounting Research 6 (2): 159-178.

Beaver, W.H., Lambert, R. and Ryan, S 1987. The infomation content of security prices: A second look.
Journal of Accounting and Economics 9 : 139-157.

Bublitz, B., Frecka, T.J. and McKeown, J.C. 1985 Market Association test and FASB statement No. 33 disclosure : A reexamination.
Supplement to Journal of Accounting Research 23 : 1-23.

Donnelly, R. and Walker, M. 1995. Share price anticipation of earnings and the effect of earnings perisstence and firm size.
Journal of Business Finanace & Accounting 22(1) : 5-18.

Easton, P. and Harris, T.S. 1991. Earnings as an explantory variable for returns.
Journal of Accounting Research 29(1): 19-36.

Grant, E. 1980. Market implications of differential amounts of interim information.
Journal of Accounting Research 18: 255-268.

Kothari, S.P. 1992. Price-earnings regressions in the presence of prices leading earnings.
Journal of Accounting and Economics 15: 173-202.

Kothari, S.P. and Sloan, R. 19920 Infomation in prices about future earnings.
Journal of Accounting and Economics 15: 143-171.

Kothari, S. and Zimmerman, J. 1995. Price and return models.
Journal of Accounting and Economics 20: 155-192.

Li, C.A. and Wearing, R.T. 2000. Share prices, earnings and cash flows, in Lee, C.F. (ed.), Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting. Stamford: JAI Press.

Watts, R. and Zimmerman, J. 1986 Positive Accounting Theory, London: Prentice-Hall International.

The New CPA Exam.

Prepared by
Eyad A. Alrashaid
MBA, CPA, CMA, CIA, CFM, CFE, ABA, ATP

The November 2003 CPA exam is now scheduled to be the last paper and pencil CPA exam. Starting from Spring 2004 the CPA exam will be computerized. The following is based upon current AICPA and NASBA documentation.

Computerized CPA Sections	Expected Length (HRS)	Old CPA Sections	Current Length(HRS)
1) Auditing & Attestation	4.5	Auditing	4.5
2) Financial Accounting & Reporting	4.0	Fiancial Accounting & Reporting	4.5
3) Regulation	3.0	Accounting & Reporting (ARE)	3.5
4) Business Environment & Concepts	2.5	Business Law & Professioanl Resposibilities	3.0

Important notes about the new CPA exam.

- Business Law & Professional Responsiblities and Taxation will be under the Regulation section. 22.5% for Business Law, 17.5 % for Legal Responsibilites and 60% for Taxation.
- Government Accounting and non-for-profit accounting will be under the financial Accounting and Reportig Section. 20% for both Government accounting and non-for-profit accounting, the rest will be financial accounting
- Business Environment and concepts section will be devided as follow, Business Structure (20%), Information Technology (IT) (20%), Financial Management (25%), Economics Concepts (10%), Planning and Budgeting (12.5%), Measurement (12.5%)

• The total time to test the above 4 new sections is now planned to be14 hours.

• Candidates would be approved to take the CPA exam by their State Boards of Accountancy upon approval and payment would call Prometric Testing Service to schedule an exam location and time.

• Candidates in some states may have to make seperate checks out to their state Board and to Prometric.

• Conditional candidates after the November 2003 exm will be allowed to take the remaining equivalent sections of the exam under the old rules applicable at the time, including the number of retakes and the time period allowed (whichever is first exhausted).

• First time candidates could take each section of the CPA exam independently and in any order with no conditions on passing any other section, but must pass all sections within a rolling 18 months period, which begins on the date that the first section(s) passed is taken.

• Candidates will retain conditional credit for any section(s) passed for eighteen months, without having to attain a minimum score on failed sections and without regard to whetehr they have taken other sections. Candidates will not be allowed to retake a failed section(s) within the same examination window.

• In the event all four sections of the exam are not passed within the rolling eighteen-month period, credit for any section(s) passed outside the eighteen month period will expire and that section(s) must be retakn.

• Each exam will consist of both multiple-choice questions and constructive response questions. Hopefully, the AICPA will share more about the extent of constructed response questions. presumably they would be short answer and multiple-choice in response to an abbreviated case study presentation.

• There will be four three-month exam windows each year, with two months for exam taking and one month for exam research, reporting, etc. Candidates can take each window.

Important: All CPA candidates should strive to pass the CPA exam, or as many parts as possible, by November 2003 to avoid the uncertainties of this new.

The New CPA Exam.

Prepared by
Eyad A. Alrashaid
MBA, CPA, CMA, CIA, CFM, CFE, ABA, ATP

The November 2003 CPA exam is now scheduled to be the last paper and pencil CPA exam. Starting from Spring 2004 the CPA exam will be computerized. The following is based upon current AICPA and NASBA documentation.

Computerized CPA Sections	Expected Length (HRS)	Old CPA Sections	Current Length(HRS)
1) Auditing & Attestation	4.5	Auditing	4.5
2) Financial Accounting & Reporting	4.0	Fiancial Accounting & Reporting	4.5
3) Regulation	3.0	Accounting & Reporting (ARE)	3.5
4) Business Environment & Concepts	2.5	Business Law & Professioanl Resposibilities	3.0

Important notes about the new CPA exam.

- Business Law & Professional Responsiblities and Taxation will be under the Regulation section. 22.5% for Business Law, 17.5 % for Legal Responsibilites and 60% for Taxation.
- Government Accounting and non-for-profit accounting will be under the financial Accounting and Reportig Section. 20% for both Government accounting and non-for-profit accounting, the rest will be financial accounting
- Business Environment and concepts section will be devided as follow, Business Structure (20%), Information Technology (IT) (20%), Financial Management (25%), Economics Concepts (10%), Planning and Budgeting (12.5%), Measurement (12.5%)

Benefiting from foreign banks

Saud Khaled Al-Khashti

Financial & Internal Control
Bank of Bahrain & Kuwait

Entering the new millenium Kuwait has still not achieved sustainable economic growth and still is counted as a developing country which has no significant agricultural or industrial sector except for the production of both crude oil and gas for being its primary source. As what we all know that since the approval of foreign banks opening branches in Kuwait, after an agreement held by the government and the national assembly under the law approved by the Amir of Kuwait, after having an exhausting bureaucratic marathon we still know that significantly Kuwaiti banks have helped the way already to a very successful standard laying down a platform for future growth and diversification, with the number of ways implanted internally and then number of new products and services launched externally for customers in Kuwait, comprise a total achievement that's is remarkable if not unusual for a regional financial services institutions sector in Kuwait. Foreign banks will come to Kuwait to play a fundamental role in helping the Kuwait market to develop both in size and sophistication bringing their capital and making a stronger economy for Kuwait and whom will play a very professional way, where they have already paid close attention to research Kuwait and its banking sector by monitoring them simultaneously Foreign banks is a world apart from Kuwaiti banks offering choice, expertise, challenges it poses opportunities it presents, results it would deliver and a high level of personal service available in Kuwait which is strategically through six divisions which are :

1) Corporate finance as a whole for companies conducting and contemplating international business which they offer in a wide range of corporate and institutional financial services including to be ready to whatever the companies require to meet the challenges of the growing market place with helping through many financial centres around the world whether it is inshore internationalglobal or local.

2) Retail banking through many new products and services further extending its comprehensive range of financial services.

3) International banking whom have maintained its emphasis in increasing their branches world wide actively seeking opportunities through many ways.

4) Treasury and investment services sorting out professional teams in Kuwait to widen the scope of activities in Kuwait through their procedures of areas in the interbank, capital market and the management of assets and liabilities.

5) Information technology, which makes these banks, view technology as an agent for change internally to improve effiencey, productivity and competitiveness and externally to improve standards of service, usability and convince for customers.

6) Human resources for foreign banks which is carried out to being something important where they focus on competencies, values, experience, qualifications and key results of ensuring smooth implementation of staff.